

Distr.: General
20 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء
القسري أو غير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى
التي اضطلع بها*

الدورة ١١٧ (١١-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩)

أولاً- البلاغات

- ١- عقد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (الفريق العامل) دورته ١١٧ في سرايفو في الفترة من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩.
- ٢- ويشكر الفريق العامل حكومة البوسنة والهرسك لدعوتهما إلى عقد إحدى دوراته في سرايفو. ويعرب أيضاً عن امتنانه لمكتب المنسق المقيم في البوسنة والهرسك لما قدمه من دعم.

ثانياً- البلاغات

- ٣- أحال الفريق العامل، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٦ و١١٧، ٥١ حالة بموجب إجراءات العاجل إلى كل من: الإمارات العربية المتحدة (٢)، وباكستان (٦)، وبنغلاديش (١)، وبوروندي (١)، ورواندا (١)، والسودان (١)، وفيت نام (١)، ومصر (٣٤)، والمملكة العربية السعودية (٤).
- ٤- وقرر الفريق العامل، في دورته ١١٧، إحالة ٢٦١ حالة اختفاء قسري أُبلغ عنها حديثاً إلى ١٩ دولة، هي: الاتحاد الروسي (٤٠)، والإمارات العربية المتحدة (٢)، وأوكرانيا (٢)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (٦)، وباكستان (٦٤)، وبنغلاديش (١)، وبوروندي (١٢)، والجزائر (١٣)، والجمهورية العربية السورية (٤٨)، والسلفادور (٢)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (١٦)،

* استُنسخت مرفقات هذه الوثيقة كما وردت، وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال 

GE.19-06804(A)



* 1 9 0 6 8 0 4 *

سري لانكا (٦)، الصين (١)، وكينيا (١١)، ولبنان (١)، وليبيا (١)، ومصر (١٠)، والمغرب (٢٤)، والمملكة العربية السعودية (١).

٥- وأوضح الفريق العامل أيضاً ٢١٧ حالة في كل من: الأرجنتين (٣)، باكستان (٩٣)، وتركيا (١)، والجمهورية العربية السورية (١)، وليبيا (١)، مصر (٩٧)، والمغرب (١٤)، والمملكة العربية السعودية (٦)، ونيجيريا (١). وجرى توضيح ٢٧ حالة على أساس معلومات قدمتها الحكومات، و ١٩٠ حالة على أساس معلومات قدمتها المصادر.

٦- وأحال الفريق العامل أيضاً، في الفترة الفاصلة بين دورتيه ١١٦ و ١١٧، ١٨ بلاغاً إما بمفرده أو بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، على النحو التالي: ستة نداءات عاجلة إلى البلدان التالية: إسرائيل (١)، والإمارات العربية المتحدة (٢)، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (١)، الصين (١)، المملكة العربية السعودية (١)؛ ورسالتا طلب تدخل فوري إلى تركمانستان (١)، والعراق (١)؛ وأربع رسائل ادعاءات إلى إريتريا (١)، غامبيا (١)، وغانا (١)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (١)؛ وست "رسائل أخرى" إلى الصين (١)، والمكسيك (٢)، والاتحاد الأوروبي (١)، وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة (١)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (١).

٧- وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة رُحِب بالقرار الذي اتخذته المحكمة العليا في بيرو الذي قضى بإبطال العفو على الرئيس السابق ألبيرتو فوجيموري^(١).

٨- وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، دعا إلى إجراء تحقيق دولي ومستقل فوراً في حالة الصحفي السعودي ومنتقد الحكومة جمال خاشقجي^(٢).

٩- وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل، في سياق التقارير التي يقدمها إلى الجمعية العامة، بياناً صحفياً أعرب فيه عن القلق إزاء الممارسات الجديدة والمثيرة للقلق الشديد إزاء قيام دول بعمليات اختطاف خارج حدودها الإقليمية^(٣).

١٠- وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، يرحب بالحكم القضائي الصادر في غواتيمالا بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها شعب إكسيل مايا^(٤).

١١- وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، بشأن اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين^(٥).

(١) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23700&LangID=E

(٢) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23701&LangID=E

(٣) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23736&LangID=E

(٤) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23746&LangID=E

(٥) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23803&LangID=E

١٢- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل بياناً صحفياً يرحب فيه بصدر قانون جديد لمكافحة الاختفاء القسري في لبنان^(٦).

١٣- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، يرحب بالحكم الصادر عن المحكمة العليا المكسيكية بشأن قانون الأمن الداخلي المنير للإشكال^(٧).

١٤- وفي الدورة ١١٧، قام الفريق العامل أيضاً باستعراض واعتماد أربعة ادعاءات عامة بشأن الإبلاغ عن العقبات التي ووجهت في تنفيذ الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في باكستان، والجمهورية العربية السورية، وفرنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والهند.

ثالثاً - أنشطة أخرى

١٥- اجتمع الفريق العامل، خلال الدورة، بأقارب ضحايا الاختفاء القسري وبالمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه المسألة. وأتيحت للفريق العامل أيضاً الفرصة للوقوف إجلالاً لأرواح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك في ضريح سريرينيتسا - بوتوتشاري وضريح سبومان كوستورنيكا.

١٦- وأثناء الدورة، عقد الفريق العامل اجتماعات مع ممثلي حكومات البوسنة والهرسك، والفلبين، وكرواتيا، ومصر.

رابعاً - المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

الجزائر

الإجراء العادي

١٧- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ١٣ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) فتحي حاب، الذي شوهد آخر مرة في آذار/مارس ١٩٩٤ في سجن تازولت، ولاية باتنة؛

(ب) خطاب حمادي، الذي يُدعى أن أشخاصاً من الأمن العسكري اختطفوه من أمام منزله في وهران يوم ٢٨ تموز/أيلول ١٩٩٥؛

(ج) أحمد حدي، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الوطني الشعبي الجزائري اختطفوه يوم ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ من منزله الكائن في حي ٢٤ فبراير في المدينة؛

(٦) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23931&LangID=E

(٧) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23942&LangID=E

- (د) علي تامين، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري اختطفوه يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على الساعة ١٠ مساءً من أمام بيته الكائن في برج منايل؛
- (هـ) رشيد شميني، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري اختطفوه يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ من على متن سفينة كانت راسية في ميناء وهران؛
- (و) براهيم قطاف، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري اختطفوه من منزله الكائن في رباية بمنطقة البورواغية بالمدينة، الساعة ٦ صباحاً من يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛
- (ز) علي غزالي، الذي يُدعى أن أفراداً من كتيبة الدرك بمدينة حدادبة بواد الشرفة في تيبازة اختطفوه يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛
- (ح) سعيد فايد، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري اختطفوه من بيته في حي المنظر الجميل ببرج منايل، بومرداس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛
- (ط) لونس فايد، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري اختطفوه من أمام مخبزة تابعة لجاره، واقعة في حي المنظر الجميل ببرج منايل، بومرداس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛
- (ي) محمد براهيم، الذي شوهد آخر مرة في مقر الدرك ببوزريعة بعد أسبوع من القبض عليه يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛
- (ك) عمر بن طبيش، الذي يدعى أن عناصر من الشرطة اختطفوه في حي باب الواد يوم ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛
- (ل) معمر بوجللال، الذي يدعى أن عناصر من شرطة ودرك عين أزال اختطفوه برفقة والده، مخلوف بوجللال، في عين أزال بسطيف، يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤ في حدود الساعة ١١ ليلاً؛
- (م) محمد صالح شايب، الذي يدعى أن عناصر من الدرك اختطفوه يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من متوسطة سعد تباري في أولاد تباري، بسطيف.

حالات مكررة

- ١٨- قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة على أنها مكررة. وبناءً عليه، حُذفت الحالة المكررة من سجلات الفريق العامل.

ملاحظة

- ١٩- تلقى الفريق العامل، فيما يتعلق بالقضايا المشار إليها أعلاه (انظر الفقرة ١٧)، معلومات من مصادر تدعي أن الحكومة تتبع ممارسات تمييزية في تحديد الضحايا الذين يحق لهم الحصول على التعويض. ويرغب الفريق العامل في أن يذكّر بالمادة ١٩ من الإعلان، التي تنص على وجوب تعويض الأشخاص الذين وقعوا ضحية اختفاء قسري، وأسره، وأن يكون لهم الحق في الحصول على التعويض المناسب، بما في ذلك إتاحة الوسائل الكفيلة بإعادة تأهيلهم على أكمل وجه ممكن. وفي حالة وفاة الضحية نتيجة لاختفاء قسري، فيجب أن يكون من حق أفراد أسرته الذين كان يعولهم الحصول على التعويض أيضاً.

الأرجنتين

٢٠- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، توضيح ثلاث حالات أُخضعت في الدورة ١١٥ لقاعدة الأشهر الستة، وتتعلق بكل من روكي إنياسيو جيويما وماتن أوغاندو مونتيانو وطفلة رضية (انظر A/HRC/WGEID/115/1، الفقرة ١٢). وتفيد التقارير بأنه أمكن التعرف على زُفأة كل من روكي إنياسيو جيويما وماتن أوغاندو مونتيانو عن طريق اختبار الحمض النووي DNA، وتم إبلاغ أقاربهما الأحياء بذلك. أما الطفلة الرضية فوجدت على قيد الحياة وجرى التعرف عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

بنغلاديش

الإجراء العاجل

٢١- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة محمد أظاف هاولادر، الذي يدعى أن أفراداً من فيلق التدخل السريع في مقاطعة جيسور اختطفوه يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨.

الإجراء العادي

٢٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة تتعلق براجو إسلام، الذي يدعى أن أفراداً من فرع شرطة التحري في دكا ألقوا عليه القبض.

ملاحظة

٢٣- يساور الفريق العامل القلق إزاء استمرار تلقيه حالات جديدة مزعومة لاختفاء قسري يُدعى وقوعها في بنغلاديش وإزاء عدم رد الحكومة على الحالات والبلاغات التي يُحيلها إليها. ويشدد الفريق العامل على أنه لا يجوز، وفقاً لما نصت عليه المادة ٧ من الإعلان، التذرع بأي ظروف مهما كانت لتبرير أفعال الاختفاء القسري، وأنه ينبغي، وفقاً لأحكام المادة ١٠(٢)، أن توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص المختفين ومكان أو أماكن احتجازهم، بما في ذلك عمليات نقلهم، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي أشخاص آخرين لهم مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات.

بيلاروس

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٤- في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بثلاث حالات لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

بوتان

المعلومات الواردة من الحكومة

٢٥- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات متعلقة بحالة واحدة، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

٢٦- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف الحالة إلى حكومتي نيبال والهند أيضاً.

بوروندي

الإجراء العاجل

٢٧- في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة مارتن نغينزيماسي، الذي يدعى أن عناصر تابعين للحكومة وأفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه من منزله في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

الإجراء العادي

٢٨- أحال الفريق العامل ١٢ حالة إلى الحكومة بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أمي - ألويس مانيراكيزا، المعروف بالاسم المستعار إيمي أراكازا، المكنى موزاغا، والذي يُدعى أن زملاء ينتمون إلى ميليشيا إمبونيراكوري وأفراداً من الوحدة الخاصة المكلفة بحماية مؤسسات الشرطة الوطنية اختطفوه على تخوم بلدية كانيوشا يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧؛

(ب) فيرمين واكانا، المعروف أيضاً باسم "فريدوم"، الذي يدعى أن عناصر من شرطة سيبيتوكي، ومن القوات المسلحة البوروندية ومن كتيبة مكافحة الشعب وأفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه من منزله الكائن في ١١٣ النهج السابع بمنطقة سيبيتوكي الحضرية، بلدية تاهونغوا، بوجمبورا، يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛

(ج) أوغوستين هاتونغيماننا، المعروف بالاسم المستعار تاريون كومبليزون، الذي يدعى أن أفراداً من المخابرات الوطنية وشرطة بوروندي الوطنية اختطفوه من المكان الكائن في ١٠١ النهج الخامس عشر بمنطقة سيبيتوكي الحضرية، بوجمبورا، يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(د) جون - بول غاهونغو، المكنى ماتوي، الذي يدعى أن أفراداً من المخابرات الوطنية وربما الشرطة الوطنية اختطفوه من منزله الكائن في نهج نداموكيزا، بمنطقة كينيندو الحضرية، بوجمبورا، في حدود الساعة ١٠ صباحاً من يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛

(هـ) إفاريسي نيوندوي، الذي شوهد آخر مرة في حانة في وسط مقاطعة روتانا يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على الساعة ١٠ ليلاً، والذي يدعى أن أفراداً من المخابرات الوطنية اختطفوه؛

(و) فياني ميناني، الذي يدعى أن عناصر من الشرطة وممثلين من المخابرات الوطنية وأفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه من مقر الشرطة في بلدية موتيمبوزي، في ريف بوجومبورا، يوم ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧؛

(ز) إريك نتيانديكورا، الذي يدعى أن أفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري بالتعاون مع عناصر من المخابرات الوطنية اختطفوه بمنطقة روبيرا، في مدينة مبوندا، مقاطعة بوبانزا، يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧ على الساعة ٦ مساءً؛

(ح) غاستون نتاكاروتيمانانا، الذي يدعى أن أفراداً مجهولي الهوية بالتعاون مع أفراد من بلدية موتيمبوزي اختطفوه في مارامبيا، بمنقطة بوتيريري الحضرية، مدينة موتيمبوزي، بوجومبورا، يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على الساعة ٥ صباحاً؛

(ط) أماتوس نشيريمبمانا، الذي يدعى أن عناصر من المخابرات الوطنية وأفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه على الطريق الوطني ٩ بالقرب من حي كاراما، بمنطقة كيناما الحضرية، بلدية بوجومبورا، يوم ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧ على الساعة ١ ظهراً؛

(ي) أوندرى سوروفوبا، الذي يدعى أن عناصر من الشرطة وأفراداً من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه بالقرب من مكتب الحزب السياسي "الحركة من أجل التضامن والديمقراطية" الكائن في النهج السابع في غيكوبا هيل، منطقة مبوندا، مقاطعة بوبانزا، يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

(ك) أوسكار هونورابل نتاسانو، الذي يدعى أنه اختطف في حي كاجاغا، بلدية ميتيمبوزا، في ريف بوجومبورا، يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، من قبل أشخاص قيل إنهم أخرجوه من سيارته (تويوتا هيلوكس بدكتين، رقم اللوحة D 1565 A) وعصبوا عينيه قبل أن ينفصلوا تجاه مقاطعة نغوزي؛

(ل) مونيزيرو، الذي يدعى أن أفراداً من السلطات البلدية وعناصر من ميليشيا إمبونيراكوري اختطفوه من منزله الكائن في نتيندو سايميل، كيغارا هيل، بلدية نتيجا، مقاطعة كيرونندو، يوم ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧ على الساعة ٧ مساءً.

ملاحظة

٢٩- تلقى الفريق العامل، بخصوص القضايا المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٢٨) معلومات من مصادر تزعم أن السلطات في بوروندي كانت ترفض تسجيل الشكاوى في كثير من الأحيان، ولم تجر تحقيقات بل كانت تمارس التهديد أحياناً مع أقارب الضحايا عند محاولتهم تقديم شكوى. ويود الفريق العامل أن يذكّر بالفقرات (١) و(٣) و(٥) من المادة ١٣ من الإعلان، التي تُلزم كل دولة بأن تكفل لكل شخص لديه علم أو مصلحة مشروعة ويدعي تعرض أي شخص لاختفاء قسري، الحق في أن يقدم شكوى إلى سلطة حكومية مختصة ومستقلة، وبأن تجري تلك السلطة تحقيقاً سريعاً وشاملاً ونزيهاً في شكواه. ويذكّر أيضاً بأنه متى وُجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بحدوث اختفاء قسري، يجب على الدولة أن تبادر دون إبطاء إلى إحالة الأمر إلى تلك السلطة لإجراء هذا التحقيق، وإن لم تُقدم شكوى رسمية. ولا يجوز اتخاذ أي تدابير لاختصار ذلك التحقيق أو عرقلته. ويجب أيضاً اتخاذ الإجراءات التي تكفل لجمع

المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والمحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام. وأخيراً، يجب اتخاذ خطوات تكفل المعاقبة بما يناسب من العقاب على أي معاملة سيئة أو تهديد أو عمل انتقامي أو أي شكل من أشكال التدخل تقع لدى تقديم الشكوى أو أثناء إجراء التحقيق.

الصين

النداء العاجل المشترك والرد

٣٠- في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل نداء عاجلاً بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة بشأن المزاعم بنقل لي مينغ - شي إلى مكان احتجاز آخر دون إخطار والادعاء برفض الطلبات التي قدمتها زوجته، لي تشينغ - يو، لزيارة زوجها. وردت الحكومة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فذكرت في ردها اسم السجن الذي يقضي فيه السجن عقوبته وأفادت بأن لي تشينغ - يو قد زارته عدة مرات وأن تنظيم الزيارات سيستمر وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية.

الإجراء العادي

٣١- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة تتعلق بتلاقي غولينباير، الذي يدعى أن موظفين حكوميين اختطفوه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واقتيد إلى مركز لإعادة التأهيل.

المعلومات الواردة من حكومة السويد

٣٢- في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أحالت حكومة السويد معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُت في إطار سجلات الصين.

”رسالة أخرى“ مشتركة

٣٣- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، ”رسالة أخرى“ مشتركة تتعلق بإعادة النظر في قانون منطقة غزينجان إيجور المتمتع بالحكم الذاتي عن ”نزع التطرف“.

المعلومات الواردة من المصادر

٣٤- قرّر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدّمة من المصادر، إعادة فتح حالة غاو زهيتشينغ.

كولومبيا

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٣٥- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قدمت الحكومة معلومات عن ٢٣ حالة لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

المعلومات الواردة من الحكومة

٣٦- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بخمس حالات لم يبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

الحالات المكررة

٣٧- قرر الفريق العامل اعتبار حالتين مكررتين. وبناءً عليه، حُذفت الحالتين المكررتين من سجلات الفريق العامل.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٣٨- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ١٦ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) تايونغ كيم، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الشعبي الكوري اختطفوه من غانغون - دو في ٥ آب/أغسطس ١٩٥٠؛

(ب) يونغتشوك بارك، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الشعبي الكوري اختطفوه من يونغسان - غو، سيول، يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٥٠؛

(ج) إنون يون، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الشعبي الكوري اختطفوه من يونغون - غو، سيول، في تموز/يوليه ١٩٥٠؛

(د) جونغ - مو دو، الذي يدعى أن أفراداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة التابعة للبحرية I-2 في البحر الأصفر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٧٠؛

(هـ) هيو - غون يانغ، الذي يدعى أن أفراداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من قارب الصيد *Gilyong-ho* في المياه المفتوحة من البحر الأصفر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦؛

(و) هيو - غون يانغ، الذي يدعى أن أفراداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من قارب الصيد *Gilyong-ho* في المياه المفتوحة من البحر الأصفر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦؛

- (ز) جونغ - سيك لي، الذي يدعى أن ضباط شرطة من مكتب الشؤون الداخلية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من تشونسيونغ - غون، غانغوون - دو، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠؛
- (ح) سون - جيون كيم، الذي يدعى أن عناصر من الأمن الداخلي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من منطقة سيونغبوك - غو، سيول، في ٧ آب/أغسطس ١٩٥٠؛
- (ط) سيونغ - بوك تشوي، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Manbok* في منطقة غوسيونغ - غون، غانغوون، في ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٨؛
- (ي) إيونغ - كوون كيم، الذي يدعى أن طاقم سفينة حربية صغيرة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من قارب صيد، بالقرب من خط الصيد الحدودي في ٢ تموز/يوليه ١٩٦٨؛
- (ك) هونغ - غيون كيم، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Daeseong-ho*، قبالة سواحل سوكتشو، في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨؛
- (ل) يونغ - يون لي، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Boseung 2* بالقرب من جزيرة *Baekryeong*، التابعة لجمهورية كوريا، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٤؛
- (م) يانغ - سو بارك، الذي يدعى أن أفراداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Odaeyang 61-ho* في البحر الأصفر بالقرب من خط الحدود الشمالي؛
- (ن) سانغ - جون كيم، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Haeyang-ho*، بالقرب من خط الصيد الحدودي، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧؛
- (س) تاي - غيل بارك، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Boseung 2* بالقرب من جزيرة *Baekryeong*، التابعة لجمهورية كوريا، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٤؛
- (ع) يون - جون شوا، الذي يدعى أن ضباطاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختطفوه من السفينة *Myeongdeok-ho*، بالقرب من خط الصيد الحدودي، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥.
- ٣٩- وأحال الفريق العامل أيضاً، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملفات ست حالات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونسخة من ملف حالة واحدة إلى حكومة الصين.

المعلومات الواردة من الحكومة

- ٤٠- في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات متعلقة بـ١٢ حالة لم يبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

ملاحظة

٤١- يعرب الفريق العامل عن استمرار شعوره بخيبة أمل إزاء مستوى الردود المقدّمة من الحكومة. ويود الفريق العامل أن يوجّه نظر الحكومة إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٢١ الذي حث فيه المجلس الدول على التعاون مع الفريق العامل لمساعدته على تنفيذ ولايته بفعالية.

إكوادور

المعلومات الواردة من الحكومة

٤٢- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات متعلقة بحالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

المعلومات الواردة من حكومة كولومبيا

٤٣- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أحالت حكومة كولومبيا معلومات متعلقة بحالة واحدة لم يبت فيها في إطار سجلات إكوادور. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

المعلومات الواردة من المصادر

٤٤- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت تلك المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

مصر

الإجراء العاجل

٤٥- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العاجل، ٣٤ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

الإجراء العادي

٤٦- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادي، ١٠ حالات إلى الحكومة متعلقة بالأشخاص التالية أسماءهم:

- (أ) عبد الرحمن كريم فتوح حامد، الذي يدّعى أن ضباط شرطة وأفراداً بلباس مدني اختطفوه من مدينة السلام بمحافظة القاهرة، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨؛
- (ب) أسماء سعيد أحمد محمود أحمد، التي يدّعى أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني بلباس مدني اختطفوها من مطار القاهرة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨؛
- (ج) يوسف طه أحمد محمد طه، الذي يدّعى أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني بلباس مدني اختطفوه من النادي المصري في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦؛

(د) أحمد مجدي عبد العظيم رياض إسماعيل، الذي يدعى أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني بلباس مدني اختطفوه من شارع سالم حسين، محافظة بني سويف، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(هـ) محمد علي غريب مسلم، الذي يُدعى أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني اختطفوه من مطار القاهرة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛

(و) عاصم محمد محمد مشاحيط، الذي يدعى أن ضباط شرطة بعضهم بلباس مدني وبعضهم الآخر بالزي الرسمي اختطفوه في مدينة نصر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ز) مصعب كمال توفيق، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في سجن طرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛

(ح) عبد الرحمن سعد عيد نصير، الذي يدعى أن عناصر من أمن الدولة بعضهم بالزي الرسمي وبعضهم بلباس مدني اختطفوه من كفر الدوار، محافظة البحيرة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(ط) أحمد شاكر عبد اللطيف عبد الفتاح عطا، الذي يدعى أن ضباط شرطة بالزي الرسمي ألقوا عليه القبض في نقطة تفتيش مؤقتة تابعة للشرطة في مدينة نصر الزهراء بالقاهرة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨؛

(ي) نصر ربيع عبد الرؤوف نصر ربيع، الذي يُدعى أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني اختطفوه من المنطقة السابعة بمدينة نصر وهو في طريقه إلى القاهرة، يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٤٧- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف حالة أسماء سعيد أحمد محمود أحمد إلى حكومة ماليزيا.

التوضيح استناداً إلى المعلومات الواردة من المصادر

٤٨- قرر الفريق العامل، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، توضيح ١٥ حالة، تتعلق بعلي محمد عبد الحميد، وإبراهيم عبد الوئيس علي اسماعيل جاد الله، وآية مسعد محمد محمد الدهشان، وآية مسعد محمد محمد الدهشان، وأبو حسيبة محمد فرج، وعفاف حسين سالم محمود، وأميمة حسين سالم، وعمرو أبو حسيبة محمد، وأيمن حسين سالم، وحسين أيمن حسين سالم، ومحمد ياسين عبد الوهاب، ومحمد جمال علي إبراهيم، وعبد الرحمن محمد عادل عبد السلام عليوة، وعلي جمال علي سالم، وأسامة مبروك موسى محمد. وتفيد المعلومات بأن ٤ من هؤلاء الأشخاص هم قيد الاحتجاز وبأن ١١ منهم قد أُفرج عنهم.

المعلومات الواردة من المصادر

٤٩- قدمت المصادر معلومات عن تسع حالات لم يُثبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٥٠- في ٢٧ آب/أغسطس، و٢٦ أيلول/سبتمبر، و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، و١٢ كانون الأول/ديسمبر، و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و٢ كانون الثاني/يناير، و١٥ كانون الثاني/يناير، و٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات بشأن ٤٨ حالات لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

المعلومات الواردة من الحكومة

٥١- في ٢٧ آب/أغسطس، و١٥ تشرين الأول/أكتوبر، و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، و١٢ كانون الأول/ديسمبر، و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، و٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات بشأن ١٣ حالة، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

التوضيح

٥٢- قرر الفريق العامل، استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومة في وقت سابق، توضيح ٨٢ حالة كانت من قبل مدرجة في إطار قاعدة الأشهر الستة وتتعلق بمحمد عبدالله محمد عبدالله، وعبد الرحمن شريف سيد محمد عبد الوهاب، وأحمد سعد أحمد إبراهيم، ومحمد شحاتة محمد عبد الهادي، وإبراهيم محمد صديق، وحسن فروق شرف، ومحمد عبد الرحيم متولي سيد أحمد، ومحمد رشاد إبراهيم الطنوبي، ومحمد جمال محمد شحاتة، وإبراهيم معتمد أمين عناني الجندي، ومحمود توفيق عبد العال، وهاني سعيد كحلة، ومصعب عبدالله عبد الحميد مرسي حامد، وعبدالله محمد سعد أحمد السمودي، وأسامة محمد عز العرب مجاهد، وفتحي السيد عفيفي السنديوني، وأحمد محمد حسن عويس، وأحمد محمد منسي حمد، وحسين صالح، وحدي طه عبد الرحيم العباسي، وعمر علي السيد أحمد بطيخ، وخلاف ثابت هريدي، وحسين محمد حسن فرج، وعمر طارق السيد طارق السيد النمروسي، وأحمد نصر الدين عبد السلام رضوان، وعبد الرحمن محمد إبراهيم البيه، وأحمد سامح محمد أحمد منصور، ومحمد جمعة يوسف عبدالله زهرة، وأحمد فوزي أحمد حافظ مرزوق، وزيد محمد أحمد أحمد البناء، وأحمد سيف الإسلام مصطفى مصطفى كمن، ويسري كمال محمد عبدالله، ويحيى منصور أحمد الشرقاوي، وفخر الدين يوسف زكي أبو العزم، وطاهر أحمد جمال الدين محمد، وهيثم فتحي أحمد الشنديني، وواصل عمر محمد محمد واصل، وعطيتو علي سيد عطيتو، وعطيتو محمد المبارك أبو أحمد، وخضر ولاء شعبان جمعة إبراهيم، وعبد الرحمن فتحي عبد الرحمن خليفة، ومصطفى مرسي خفاجي، وإبراهيم رجب إبراهيم عرفات، ومحمد فوزي أبو الغيث الطحان، وناصر محمد زكي محمد، ومحمود أحمد عبد المولى شعوط، والسيد محمد محمد إبراهيم دسوقي، ومجدي عبد الحلیم محمد زايد، وعمر محمد عبد الواحد، وبلال محمد مرسي مهنا، ومحمد محمد المرسي السيد، وأحمد عبد العظيم محمد أحمد، وعادل أحمد السيد السبكي، والسادات عبد الرحيم عبد السلام كريم الدين، ورجب محمد علي محمد الجداوي، وسهل عبد البصير محمد طرب، ومحمد كمال محمد مندور، ونعيم شلي يوسف محفوظ، يوسف يوسف يوسف العطوي، وأحمد عبد المنعم محمد عبد الغني زهران، وعمار ياسر مصطفى أحمد هلال، ومحمد عبد المقصود محمد

الخياط، ورفعت رفعت محمد أبو غزالة، وأحمد لطفي أحمد زغلول، ومعاذ بالله خالد فايد محمد عبد المنعم، ورائد محمد عويس مرتضى، وسعد سعد علي عبدالله خالد، وأحمد عبداللطيف أحمد علي عال، وحسن حسن خالد عزاية، ومحمد حماد عبد الغني سليم، وبلال عاطف خالد عزاية، وعبدالرحمن ياسر نجيب داوود، وعبدالرحمن علي علي محمد فرج، وخالد يوسف عبدالله أحمد، وأبو زيد محمد محمد الطنوبي، ومحمود عبد البديع محمد أحمد، وأحمد محمد سالم أحمد، وإبراهيم أبو العزم محمد داوود، وإبراهيم طارق عماد نصر الدين، ولقمان محمد عبد الفتاح محمد، وأحمد موافي خلف الله أحمد، ومجدي خالد محمد محمد بعد انتهاء الفترة المقررة في إطار قاعدة الأشهر الستة أو التي قدمت المصادر بشأنها منذ ذلك الحين ملاحظات (A/HRC/WGEID/115/1)، الفقرة ٤٠ و A/HRC/WGEID/116/1، الفقرة ٥٩). وتفيد المعلومات أن ٧١ شخصاً كانوا محتجزين و ١١ شخصاً قد أفرج عنهم.

النداء العاجل المشترك

٥٣- في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، وجه الفريق العامل إلى الحكومة، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً بخصوص إلقاء القبض على صحفي ومدافع عن حقوق الإنسان، وبخصوص الادعاء باختفائه قسرياً.

الرد على النداء العاجل المشترك

٥٤- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة المصرية رداً على النداء العاجل المشترك الذي أرسل في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن الادعاء بأن الشاعر جلال البحيري اختفى قسرياً. ويأسف الفريق العامل لعدم تناول رد الحكومة الادعاءات بأن السيد البحيري اختفى قسرياً لعدة أيام، ولا مسألة التماس معلومات عن أية تحقيقات أجريت في هذا الاختفاء القسري المزعوم.

الحالات المكررة

٥٥- قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة مكررة. وبناءً عليه، حُذفت الحالة المكررة من سجلات الفريق العامل.

ملاحظة

٥٦- أعرب الفريق العامل عن استمرار قلقه إزاء التدابير التي اتخذت في حق إبراهيم عبد المنعم متولي حجازي باعتبارها تشكل أعمالاً انتقامية ضده بسبب تعاونه مع الفريق العامل، ويلاحظ أنه لا يزال ينتظر رداً بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالحالة، بما في ذلك معرفة إن كانت الرسالة التي تؤكد التقاءه بالفريق العامل لتيسير طلبه للحصول على تأشيرة أرفق بملف القضية باعتبارها دليل إدانة السيد متولي (A/HRC/39/46, para. 96).

٥٧- وبينما يشكر الفريق العامل حكومة مصر على العدد الكبير من الردود التي تلقاها منها، يذكّر الفريق الحكومة بأن توضيح العديد من الحالات لا يعفيها من التزاماتها بموجب الإعلان، بما في ذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث حالات مماثلة في المستقبل. ويساور

الفريق العامل القلق إذ لا يبدو أن الوضع تحسن، رغم النداءات المتكررة لمعالجة ما يبدو أنه مشكلة منهجية تتعلق بحالات الاختفاء القسري، لا سيما الذين يختفون لمدد قصيرة؛ ويكرر الفريق دعوته إلى الحكومة أن تتخذ إجراء عاجلاً في هذا الصدد (A/HRC/39/46، الفقرة ٩٥). ويكرر الفريق العامل أيضاً أن إجراء الفريق العامل زيارة رسمية إلى مصر من شأنه أن تعود بالنفع على الحكومة من حيث معالجة هذه المسألة.

السلفادور

الإجراء العادي

٥٨- أحال الفريق العامل، عملاً بإجراءاته العادي، حالتين إلى الحكومة تتعلق بالشخصين:
 (أ) جوزي فلاديمير هينريكس ميلغار، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة المدنية الوطنية اختطفوه بالقرب من المعهد الوطني Cantón Lourdes في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛
 (ب) كيفين ألكسوندر ريفيرا، الذي اختطفه أفراد من الشرطة المدنية الوطنية من محطة بنزين في بلدية سانتياغو نونيالكو يوم ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

الرد على ادعاء عام

٥٩- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة رداً على ادعاءين عامين أرسلتا في ٣١ آذار/مارس و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويرد النص الكامل للرد في المرفق الرابع.

إريتريا

رسالة ادعاء مشتركة

٦٠- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أرسل الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة مشتركة تتعلق بادعاء اختفاء برهان أبرهة قسرياً وحبس زوجته ألمان هابتيناريام انفرادياً.

غواتيمالا

المعلومات الواردة من المصادر

٦١- قدمت المصادر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح الحالة.

بيان صحفي

٦٢- في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، يرحب بالحكم قضائي الصادر في غواتيمالا بخصوص الانتهاكات التي تعرض لها شعب إكسيل مايا (انظر الفقرة ١٠).

ملاحظة

٦٣- استعرض الفريق العامل، أثناء الدورة، المعلومات التي تلقاها بخصوص مشروع قانون معروض للمناقشة أمام البرلمان يرمي إلى تعديل قانون المصالحة الوطنية في البلد والتنصيب على العفو العام عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء حقبة النزاع الداخلي المسلح. ويظل الفريق العامل يشعر بالقلق إذ من شأن الموافقة على هذه التعديلات أن تؤثر تأثيراً بالغاً في حقوق الضحايا في الحصول على العدالة والحقيقة والجبر والضمانات بعدم التكرار. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى أعمال انتقامية واعتداءات على الضحايا والقضاة ووكلاء النيابة والمحامين والمدعين والشهود والخبراء وغيرهم ممن اشترك في المحاكمات المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعرض سلامتهم وسلامة أسرهم للخطر.

٦٤- ويود الفريق العامل أن يذكر بالمادة ١٨(١) من الإعلان التي تنص على ألا يستفيد الأشخاص الذين ارتكبوا أو ادعى أنهم ارتكبوا عملاً من أعمال الاختفاء القسري من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية.

الهند

٦٥- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في الهند. وقد أُحيل ادعاء عام إلى الحكومة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩ (انظر المرفق الأول) ركّز في المقام الأول على الصعوبات المزعومة التي تعترض أفراد أسر فرادى المختفين في ولاية جامو وكشمير الهندية، ولا سيما الحواجز القانونية للحصول على المعلومات ومقاضاة الجناة، وعدم إمكانية الحصول على الجبر ولا على التعويض المناسب، بما في ذلك إعادة التأهيل.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

الإجراء العادي

٦٦- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) محمد - رضا بهكيش، الذي يدّعي أن أفراداً من الحرس الثوري والمصالح الأمنية في جمهورية إيران الإسلامية اختطفوه من شمال طهران يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢؛
- (ب) محمود بهكيش، الذي يدّعي أنه شوهد آخر مرة في سجن غوهارداشت (رجائي شهر) يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٨؛
- (ج) محمد - علي بهكيش، الذي يدّعي أنه شوهد آخر مرة في سجن غوهارداشت (رجائي شهر) يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٨؛
- (د) زهرة بهكيش، التي يدّعي أن أفراداً من الحرس الثوري ألقوا عليها القبض في طهران يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٣؛

(هـ) مهرداد بناهي شابستاري، الذي يدّعي أنه شوهد آخر مرة في سجن إفين يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨؛

(و) محسن بهكيش، الذي يدّعي أنه شوهد آخر مرة في مركز توحيد للاحتجاز (سجن إفين) في أواخر آذار/مارس ١٩٨٥.

المعلومات الواردة من الحكومة

٦٧- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

٦٨- وأحال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من المعلومات المقدمة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظة

٦٩- فيما يتعلق بالحالات المذكورة أعلاه (انظر الفقرة ٦٦)، ووفقاً للمعلومات التي تلقاها الفريق العامل، فقد تلقى ذوو المختفين تقارير غير مؤكدة عن وفاتهم. ويود الفريق العامل أن يذكر بأن عدم التأكد من الوفاة لا ينبغي أن يمنع من إجراء تحقيقات في حالة الاختفاء القسري المزعومة. وفي هذا الصدد، يشير الفريق العامل إلى المادة ١٣(٦) من الإعلان التي تنص على أنه ينبغي أن يكون بالإمكان إجراء التحقيق ما دام مصير ضحية الاختفاء القسري لم يتضح بعد؛ وإلى المادة ١٧(١) التي تنص على أن الأفعال التي تكون بمثابة اختفاء قسري تعتبر جريمة مستمرة ما دام الجناة مستمرين في إخفاء مصير وأماكن وجود الأشخاص المختفين وما دامت هذه الوقائع لم توضّح.

٧٠- ويعرب الفريق العامل مجدداً عن أسفه لعدم تلقيه أي معلومات من الحكومة فيما يتعلق بالادعاء العام الذي أُحيل إليها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ بخصوص المزاعم بعدم اتخاذ إجراء لتفتيش المقابر المجهولة وإفلات الجناة من العقاب على اختفاء ٥٠٠٠ سجين سياسي في جمهورية إيران الإسلامية في الثمانينات (A/HRC/WGEID/111/1، الفقرة ٦٨، والمرفق الثاني).

٧١- ويذكر الفريق العامل مرة أخرى بأن جمهورية إيران الإسلامية وافقت على زيارة الفريق العامل في عام ٢٠٠٤، لكن هذه الزيارة تأجلت بناء على طلب الحكومة. ولم تجر هذه الزيارة حتى الآن رغم رسائل التذكير المتعددة التي أحالها إلى الحكومة، ويدعوها إلى تحديد مواعيد الزيارة في أقرب وقت ممكن.

العراق

رسالة طلب تدخّل فوري

٧٢- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وجّه الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة مشتركة تتعلق بادعاء تعرض المدافع عن حقوق الإنسان عماد

التمييز للاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب تعسفياً، وكذلك بمزاعم تعرض المدافعة عن حقوق الإنسان إسرائ الجليلي لأعمال التخويف والتهديد^(٨).

إسرائيل

النداء العاجل المشترك

٧٣- في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وجه الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة مشتركة تتعلق بادعاء تعرض رجل فلسطيني للاعتقال والاختفاء القسري والقتل تعسفياً، وكذلك بمزاعم تعرض أسرته للانتقام.

كينيا

الإجراء العادي

٧٤- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، ١١ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) عبد الولي شيخ إبراهيم، الذي يدعى أن ضباط شرطة من وحدة مكافحة الإرهاب ألقت عليه القبض من منزله بالقرب من الثكنة العسكرية مانديرا في مدينة لامو في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(ب) عبد الرزاق حاجي محمد، الذي يدعى أن ضباطاً من قوات الدفاع الكينية ألقت عليه القبض من منزله في مانديرا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

(ج) علي ورسام، الذي يدعى أن عناصر من شرطة الاحتياط الكينية اختطفته من سوق أورال في مدينة وجير في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(د) علي دوالي، الذي يدعى أن عناصر من وحدة الشرطة الإدارية ووحدة التدخل السريع اختطفته من مقهى للإنترنت في منطقة واغباري، بمدينة وجير، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(هـ) عبد اللطيف عبد المالك، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة اختطفوه من بيته في حي بولا تقوى في ضواحي مدينة غاريسا، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣؛

(و) عائشة عبد السلام، التي يدعى أن أفراداً من الشرطة الإدارية وضباطاً من المخابرات العسكرية تابعين لقوات الدفاع الكينية اختطفوها من بيتها في إيستلاي، نيروبي، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

(ز) فرح إبراهيم كوريو، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الدفاع الكينية ووحدة الشرطة لمكافحة الإرهاب اختطفوه من مركز شرطة وجير، بمدينة وجير، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

(ح) حسن ديرو، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في الثكنة العسكرية في وجير يوم ٢١ آذار/مارس ٢٠١٥ قبل نقله إلى مكان مجهول؛

(٨) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24111>

(ط) حسين علي عبدالله، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في الثكنة العسكرية في وجير يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥؛

(ي) مهات إسحاق إبراهيم، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الدفاع الكينية اختطفوه خارج منزله في قرية إلي، بمقاطعة وجير، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(ك) عمر محمد يوسف، الذي يدعى أن أفراداً من وحدة الشرطة لمكافحة الإرهاب وقسم التحقيقات الجنائية اختطفوه من مطعم باكولي في مدينة مانديرا، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ملاحظة

٧٥- يعرب الفريق العامل مجدداً عن أسفه لعدم تلقيه أي رد من الحكومة على رسائله، بما في ذلك على الادعاءات العامة الثلاثة التي أُحيلت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ فيما يتصل بحالات اختفاء قسري وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان يُدعى أن وحدة الشرطة لمكافحة الإرهاب قد ارتكبتها (A/HRC/WGEID/104/1، الفقرات ٧١-٧٨؛ و A/HRC/30/38، الفقرة ٧٦) في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري لأشخاص يُشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية، وذلك في سياق التدابير الأمنية المتشددة، مثل العملية الأمنية المسماة "أوسالما ووتش" التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٤ (A/HRC/WGEID/108/1، الفقرة ٦)؛ وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ فيما يتعلق بتقارير عن حالات اختفاء قسري لشباب مسلمين في المنطقة الساحلية من البلد (A/HRC/WGEID/112/1، الفقرة ٥٩ والمرفق الثالث).

الكويت

المعلومات الواردة من الحكومة

٧٦- قدّمت الحكومة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

٧٧- وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت حكومة قطر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

٧٨- في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت حكومة المملكة العربية السعودية معلومات عن حالة لم يُبت فيها بعد (انظر الفقرتين ٧٦ و ٧٧). واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

لبنان

الإجراء العادي

٧٩- أحال الفريق العامل إلى الحكومة حالة واحدة تتعلق بضياء عيوش، وهو طالب لجوء سوري يدّعى أن مجموعة من أفراد مسلحين تابعين لحزب الله اختطفته من قرية بريصا بمنطقة الهرمل، في شباط/فبراير ٢٠١٤.

بيان صحفي

٨٠- في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل بياناً صحفياً يرحب فيه بصدر قانون جديد لمكافحة الاختفاء القسري في لبنان (انظر الفقرة ١٢).

ملاحظة

٨١- يأمل الفريق العامل أن تلي حكومة لبنان رغبة الفريق في زيارة البلد خلال عام ٢٠١٩.

ليبيا

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٨٢- استناداً إلى المعلومات التي قدّمتها مصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة الزيدي فتحي سلام حمد. وهو محتجز حالياً.

ملديف

المعلومات الواردة من المصادر

٨٣- قدّمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

المعلومات الواردة من الحكومة

٨٤- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدّمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

المكسيك

المعلومات الواردة من المصادر

٨٥- قدّمت المصادر معلومات عن خمس حالات لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

بيان صحفي

٨٦- في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، بياناً صحفياً يرحب فيه بصدور حكم من المحكمة العليا بخصوص قانون الأمن الداخلي المثير للإشكال (انظر الفقرة ١٣).

”رسالة أخرى“ مشتركة

٨٧- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وجّه الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، ”رسالة أخرى“ مشتركة إلى المحكمة العليا فيما يخص المناقشات الدائرة بشأن قانون الأمن القومي في المكسيك^(٩).

٨٨- وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، ”رسالة أخرى“ مشتركة إلى البرلمان المكسيكي للإعراب عن القلق إزاء الاقتراح الداعي إلى إنشاء حرس وطني عسكري^(١٠).

المغرب

الإجراء العادي

٨٩- أحال الفريق العامل إلى حكومة المغرب ٢٤ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) مصطفى حسيب، الذي يدّعى أن أفراداً من فرق التدخل المتنقلة والشرطة اختطفوه من بيته الكائن في بلوك (مجموعة) ٥٣، منصور ٢، رقم ١١ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛

(ب) محمد دادي، الذي يدّعى أن أفراداً من فرق التدخل المتنقلة والشرطة اختطفوه مع أخيه، عبد الحق دادي، من بيتهما الكائن في بلوك (مجموعة) ١، منصور ١، رقم ٢٣ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛

(ج) عبد الحق دادي، الذي يدّعى أن أفراداً من فرق التدخل المتنقلة والشرطة اختطفوه مع أخيه، محمد دادي، من بيتهما الكائن في بلوك (مجموعة) ١، منصور ١، رقم ٢٣ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛

(د) صالح سعودي، الذي يدّعى أن أفراداً من فرق التدخل المتنقلة والشرطة اختطفوه من بيته الكائن في بلوك (مجموعة) ٤٦، رقم ٦ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛

(هـ) بوشايب بكري، الذي يدّعى أن أفراداً من فرق التدخل المتنقلة والشرطة اختطفوه من بيته الكائن في بلوك (مجموعة) ٤٥، رقم ١٥ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛

(٩) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24199> انظر

(١٠) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24318>

- (و) موح عاصم، الذي يدّعى أن أفراداً من القوات المسلحة في عكاشة، بالدار البيضاء، اختطفوه وهو في طريقه لصيد السمك في عين سبع، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨١؛
- (ز) عبد اللطيف زروال، الذي يدّعى أن أفراداً من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية اختطفوه بالقرب من محطة الحافلات على بعد ٢٠ متراً من تقاطع شارع زيراوي وشارع الزرقطوني، بالدار البيضاء، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ على الساعة ٧ مساءً؛
- (ح) أحمد برحيش بن موسى، الذي يدّعى أنه شوهد آخر مرة في السجن المركزي بالقنيطرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧؛
- (ط) بلعيد باب الله، الذي يدّعى أن أفراداً من الشرطة السرية بلباس مدني اختطفوه في الدار البيضاء في شباط/فبراير ١٩٦٣؛
- (ي) عكا حروش، الذي اختطفه أفراد من الدرك في عين عودة بمنطقة الرباط، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٥، بعد أسبوع من فراره من مركز الاحتجاز السري المعروف باسم Fixed Point 3، الكائن في شارع زائر.
- (ك) عبد السلام بن علمي لعروسي، الذي يدّعى أن أفراداً من جيش التحرير المغربي ومن الميليشيات اختطفوه في الديوانة في آب/أغسطس ١٩٥٦؛
- (ل) أبو زكريا محمد بنغازي، المعروف أيضاً باسم محمد العبدوي، الذي يدّعى أن أفراداً من الشرطة السرية ألقوا عليه القبض من مكان عمله في دار سينما شهرزاد، بالدار البيضاء، في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٣؛
- (م) محمد بن أحمد حبوس، الذي يدّعى أن أفراداً من الشرطة والقوات الرديفة اختطفوه من بيته الكائن في ٦ شارع تور لاتورين (حالياً ٦ حي سعدة، زنقة شويب دوكالي)، بمكناس، في ١١ آذار/مارس ١٩٧٣؛
- (ن) نعيم بريكة أحمد، الذي يدّعى أنه شوهد آخر مرة في سجن القنيطرة في عام ١٩٩٣؛
- (س) دريس غاغا، الذي يدّعى أن عناصر من مصالح الأمن الوطني ألقوا عليه القبض في محطة قطار الدار البيضاء في ٢٠ حزيران/يونيه ١٠٨١؛
- (ع) محمد فازه، الذي يدّعى أن أفراداً من القوات المسلحة الملكية المغربية اختطفوه من بيته الكائن في حي طارق، الشارع ٣٦، رقم ٣٩ سيدي البرنوسي، الدار البيضاء؛
- (ف) حدو شريف، المعروف أيضاً باسم حدو بن لحسن، الذي يدّعى أنه شوهد آخر مرة في سجن باب لعلو، بالرباط، في ١ آذار/مارس ١٩٦٣؛
- (ص) إبراهيم سيدي حنين، الذي يدّعى أن أفراداً من القوات المسلحة الملكية المغربية اختطفوه في الفارسية في مطلع عام ١٩٧٦؛
- (ق) حسان عمر سكينه بلاو، الذي يدّعى أن أفراداً من الجيش ألقوا عليه القبض أثناء أدائه عمله في الدار البيضاء، صبيحة يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧؛

- (ر) لحبيب محمود دراشار، الذي يدّعى أن أفراداً من جهة أخرى مسلحة اختطفوه في ولاية كلميم في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٩؛
- (ش) مصطفى بلقاسم أعناي، الذي يدّعى أن أفراداً من قوات الجيش اختطفوه في دحلو في منطقة كلتة، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦؛
- (ت) سيديمو سالما محمد سيد أحمد، الذي يدّعى أن أفراداً من قوات الجيش اختطفوه في منطقة أمغالا في شباط/فبراير ١٩٧٦؛
- (ض) حسن مولاي، الذي يدّعى أن أفراداً من الشرطة اختطفوه من مقهى في شارع الحسن الثاني، بوزنيقة، في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣؛
- (غ) محمد سالك ناجم، الذي يدّعى أن أفراداً من القوات المسلحة الملكية اختطفوه في بئر لحو في شباط/فبراير ١٩٧٦.

التوضيح

- ٩٠- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح ١٤ حالة بعد انقضاء الفترة المحددة بموجب قاعدة الأشهر الستة (A/HRC/WGEID/115/1، الفقرة ٦٦).

المعلومات الواردة من المصادر

- ٩١- قدمت المصادر معلومات عن ١٥ حالة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيحها تلك الحالات.

المعلومات الواردة من الحكومة

- ٩٢- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات بشأن ١٣ حالة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيحها تلك الحالات.

الحالات المتكررة

- ٩٣- قرر الفريق العامل اعتبار ثلاث حالات مكررة. وبناءً عليه، حُذفت الحالات المكررة من سجلات الفريق العامل.

مياثمار

المعلومات الواردة من الحكومة

- ٩٤- في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أحالت الحكومة معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيحها تلك الحالة.

نيجيريا

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٩٥ - استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة نوانيكايي كيني نامدي أوكوا كانو. وهذا الشخص حر طليق حالياً.

عُمان

المعلومات الواردة من المصادر

٩٦ - قدمت المصادر معلومات بشأن حالة واحدة لم يُبَيَّن فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

باكستان

الإجراء العاجل

٩٧ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، أحال الفريق العامل إلى الحكومة في إطار إجراءاته العاجل ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) عزيز الله، الذي يدعى أن عناصر من وكالة الاستخبارات المشتركة اختطفوه من حيوة، سورا، بلوشستان، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛

(ب) عبد الشكور، الذي يدعى أن عناصر من وكالة الاستخبارات المشتركة اختطفوه من معمل الرخام زهيد خان سومالاني الواقع في Zero Point، البازار في كوزدار، بلوشستان، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧؛

(ج) مؤمن خان مؤمن، الذي يدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية والشرطة يرتدون لباساً مدنياً اختطفوه من بيته في جولستان جوهر، كراشي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

(د) محيسن خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية والشرطة يرتدون لباساً مدنياً اختطفوه من بيته في جولستان جوهر، كراشي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

(هـ) شهيد نظام نظام الدين؛ الذي يدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية والشرطة يرتدون لباساً مدنياً اختطفوه من بيته في ناظم آباد، كراشي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛

(و) أمير نظام نظام الدين، الذي يدعى أن أفراداً من القوات شبه العسكرية والشرطة يرتدون لباساً مدنياً اختطفوه من بيته في ناظم آباد، كراشي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الإجراء العادي

٩٨ - أحال الفريق العامل إلى حكومة، في إطار إجراءاته العادي، ٦٤ حالة (انظر المرفق الثالث).

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٩٩- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالتين اثنتين تتعلقان بالسيد حسن والسيد محمد أفزال. وقد أُفِرَجَ عن هذين الشخصين، بحسب ما أفادت به التقارير.

المعلومات الواردة من المصادر

١٠٠- قدمت المصادر معلومات مستكملة عن ثلاث حالات لم يُبَيَّنَ فيها بعد. واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٠١- في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أحالت الحكومة معلومات متعلقة بحالة واحدة لم يُبَيَّنَ فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٠٢- في ١٦ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات عن تسع حالات لم يُبَيَّنَ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

توضيح

١٠٣- استناداً إلى المعلومات التي سبق أن قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح ٩١ حالة بعد انقضاء الفترة المحددة بموجب قاعدة الأشهر الستة (A/HRC/WGEID/115/1، الفقرة ٨٠).

الرد على رسالة الادعاء المشتركة

١٠٤- في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة رداً على الرسالة المشتركة (AL PAK 4.2018)، التي أرسلت في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، فيما يتعلق بمزاعم ممارسة التخويف مع الصحفيين والمنافذ الإعلامية قبل الانتخابات في باكستان، وهي الممارسة التي شملت الصحفي البريطاني الباكستاني غول بخاري^(١١). وفي ردها^(١٢)، قدمت الحكومة معلومات مفصلة عن التدابير التي اتخذتها للنظر في هذه الادعاءات ولحماية الحق في حرية التعبير في البلد.

ادعاء عام

١٠٥- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في باكستان. وأُحِيلَ ادعاء عام إلى الحكومة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ (انظر المرفق الأول)،

(١١) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23957>

(١٢) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34350>

ركّز في المقام الأول على حالات الاختفاء القسري التي ارتكبتها قوات الأمن في مناطق البشتون الباكستانية، وكذلك في بلوشستان.

بيرو

بيان صحفي

١٠٦- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، يرحب بالقرار الذي اتخذته المحكمة العليا في بيرو بإلغاء العفو عن الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري (انظر الفقرة ٧).

الاتحاد الروسي

الحالات العادية

١٠٧- أحال الفريق العامل ٤٠ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثاني).

رواندا

الإجراء العاجل

١٠٨- أحال الفريق العامل حالة واحدة في إطار الإجراء العاجل إلى الحكومة تتعلق ببونيفاس تواغيريماننا، الذي يدعى أنه اختُطف من مجمع سجن Mpanga في نيانزا في ليلة ٧ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ من قبل أشخاص مجهولي الهوية بالتعاون مع العديد من موظفي السجن.

المملكة العربية السعودية

الإجراء العاجل

١٠٩- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، أربع حالات وهي كما يلي:

(أ) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حالة متعلقة بمروان علاء ناجي المريسي، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن الوطني بلباس مدني ألقوا عليه القبض في بيته الكائن في البديع، شارع المدينة المنورة، تقاطع الشيخ ابن عبد العزيز، بالرياض، في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

(ب) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حالة متعلقة بجمال خاشقجي، الذي شوهد آخر مرة وهو يتأهب للدخول إلى قنصلية المملكة العربية السعودية في إسطنبول يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

(ج) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حالة متعلقة بعد العزيز سعد عبد الله، الذي يدعى أنه شوهد آخر مرة في مكتب نيابة أمن الدولة السعودية في مكة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨؛

(د) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حالة متعلقة بعبد الرحمن السدهان، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في سجن الذهبان في جدة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١١٠ - وأرسل الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من حالة مروان علاء ناجي المريسي إلى حكومة اليمن، ونسخة من حالة جمال خاشقجي إلى حكومة تركيا، ونسخة من حالة عبد العزيز سعد عبد الله إلى حكومة قطر.

الإجراء العادي

١١١ - أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العادي، حالة واحدة متعلقة بمحسن القرني، الذي يدعى أن قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ألقت عليه القبض عند معبر شحن بين اليمن وعمان في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١١٢ - وأرسل الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من هذه الحالة إلى حكومات قطر وعمان واليمن.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١١٣ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة (انظر الفقرة ١٠٩ ج)). واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

١١٤ - في ٩ أيلول/سبتمبر، و١٨ أيلول/سبتمبر، و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١١٥ - استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح الحالات المتعلقة بسمير بدوي، وأمل الحربي، ونسيمة السادة، وعبد المجيد الزهراني، وأحمد الزهراني. ولا يزال هؤلاء الأشخاص محتجزين، وفقاً لما أفادت به التقارير.

النداء العاجل المشترك

١١٦ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً مشتركاً متعلقاً بادعاء اختفاء جمال خاشقجي قسرياً وبادعاء قتله في القنصلية السعودية في اسطنبول^(١٣).

الرد على النداء العاجل المشترك

١١٧ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أرسلت الحكومة رداً على الرسالة المشتركة (SAU 9/2018) التي أرسلت في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، فيما يتعلق بادعاء حبس المدافع عن

(١٣) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24134>

حقوق الإنسان خالد العمير انفرادياً^(١٤). وفي ردها^(١٥)، اعترضت الحكومة على الادعاءات التي ساقتها آليات الإجراءات الخاصة وقدمت روايتها هي عن الأحداث.

بيان صحفي

١١٨- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدر بيان صحفي، بالاشتراك مع آليات أخرى للإجراءات الخاصة، دعا إلى إجراء تحقيق دولي مستقل فوراً في حالة الصحفي ومنتقد الحكومة جمال خاشقجي (انظر الفقرة ٨).

ملاحظة

١١٩- يعرب الفريق العامل عن أسفه لعدم تلقيه أية معلومات من الحكومة فيما يتصل باختفاء الصحفي جمال خاشقجي قسرياً وقتله في فصلية المملكة العربية السعودية في إسطنبول. ويكرر الفريق العامل دعوته إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ونزيه في هذه الأحداث، وكفالة الكشف عن المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة.

سري لانكا

الإجراء العادي

١٢٠- أحال الفريق العامل إلى الحكومة الحالات الست التالية:

- (أ) راجكومار كاثرفل، الذي يدعى أنه اختفى يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بعد أن طلب منه رجل من رجال الجيش أن يتبعه إلى ثكنة تشيتيكولام العسكرية؛
- (ب) مانيكاراسا كانداسامي، الذي يدعى أن شرطة مانار ألقته عليه القبض في فافونيا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛
- (ج) بوشبادي يوغاناثان، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش ألقوا عليه القبض في شمال ألفابي، في مقاطعة جافنا، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛
- (د) سوبوشان أميرثاناثان، الذي يدعى أن أفراداً من البحرية المتمركزين في كانكيسانتوراي ألقوا عليه القبض في ثيليبالاي، بمقاطعة جافنا، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
- (هـ) أنتوني أروثناس جوزيف بيتر، الذي يدعى أن أفراداً من البحرية المتمركزين في كانكيسانتوراي ألقوا عليه القبض في ثيليبالاي، بمقاطعة جافنا، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛
- (و) ويكنيشواران شانموغاناثان، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش ألقوا عليه القبض في سافاكاشيري، بمقاطعة جافنا، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٤) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23967>

(١٥) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34374>

المعلومات الواردة من المصادر

١٢١- قدّمت المصادر معلومات محدّثة بشأن أربع حالات لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

السودان

الإجراء العاجل

١٢٢- أحال الفريق العامل حالة واحدة في إطار إجراءاته العاجل إلى الحكومة تتعلق بياسر السير علي سيد أحمد، الذي يدّعي أن ضباطاً من جهاز الأمن والمخابرات الوطني بلباس مدني ألقوا عليه القبض في منزل أسرته في أم درمان في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٢٣- في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أحالت الحكومة معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد (انظر الفقرة ١٢٢).

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٤- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح الحالة المتعلقة بياسر السير علي سيد أحمد (انظر الفقرة ١٢٢). وتذكر التقارير أن الشخص قد أُفرج عنه.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العادي

١٢٥- أحال الفريق العامل ٢٨ حالة إلى الحكومة (انظر المرفق الثالث).

١٢٦- وأرسل الفريق العامل، عملاً بأساليب عمله، نسخ من ملفي حالتين إلى حكومة العراق.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٧- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح الحالة المتعلقة بقمر جعفر. وتذكر التقارير أن الشخص لا يزال محتجزاً.

المعلومات الواردة من المصادر

١٢٨- قدّمت المصادر معلومات محدّثة عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

١٢٩- واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل إعادة فتح حالة علي الشهابي.

ادعاء عام

١٣٠- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في الجمهورية العربية السورية. وأحيل ادعاء عام إلى الحكومة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ (انظر المرفق الأول) يركّز في المقام الأول على الأدلة المتاحة بشأن أعمال التعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري المرتكبة ضد عشرات الآلاف من السوريين، على أيدي القوات الحكومية بالأساس.

ملاحظة

١٣١- ويود الفريق العامل أن يذكّر بالفقرتين ١ و٢ من المادة ١٠ من الإعلان، اللتين تُلزمان بأن يُحتجز الشخص المسلوب حريته في مكان احتجاز معترف به رسمياً، وبأن يمثل، بموجب القانون الوطني، أمام سلطة قضائية فور احتجازه. وتُلزم الفقرتان أيضاً بأن تُقدم فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز هؤلاء الأشخاص ومكان أو أماكن احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، إلى أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي أشخاص آخرين لهم مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، إلا إذا أبدى الأشخاص المعنيون رغبة خلاف ذلك.

تايلند

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٣٢- في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالات.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٣٣- في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أحالت الحكومة معلومات عن حالتين اثنتين لم يُبت فيهما بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تعليق النظر في هاتين الحالتين إلى حين انعقاد دورته المقبلة.

ملاحظة

١٣٤- يعرب الفريق العامل عن تقديره للجهود التي بذلتها الحكومة للتعاون معه، ويأمل أن تنظر الحكومة في قبول طلبه القيام بزيارة إلى البلد في أثناء عام ٢٠١٩.

تركيا

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٣٥- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت الحكومة معلومات عن حالتين لم يُبت فيهما بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هاتين الحالتين.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٣٦- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات بشأن ٣٠ حالة لم يُبت فيها، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١٣٧- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل توضيح الحالة المتعلقة بمصطفى أوزين. وتفيد التقارير أن الشخص حر طليق.

المعلومات الواردة من المصادر

١٣٨- قدمت المصادر معلومات مستكملة عن ثلاث حالات لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

ملاحظة

١٣٩- يود الفريق العامل أن يذكّر بالملاحظات التي قدمها في تقريره عن بعثته إلى تركيا (A/HRC/33/51/Add.1، الفقرتان ١٩ و ٢٠) بخصوص الحالات التي صدر فيها قرار بعدم المقاضاة بدعوى سقوطها بالتقادم. وينص الإعلان على أنه إذا لم تعد سبل التظلم المنصوص عليها في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مجدية، وجب وقف العمل بأحكام التقادم المتصلة بأعمال الاختفاء القسري إلى حين تفعيل تلك السبل من جديد (المادة ١٧(٢)). وإذا كان ثمة محل للتقادم، فيجب أن يكون التقادم المتعلق بأعمال الاختفاء القسري طويل الأجل بما يتناسب مع شدة وخطورة الجريمة (المادة ١٧(٣))، ولا يبدأ سرعان مفعوله إلا اعتباراً من اللحظة التي يُكشف فيها عن مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده. وعلى أي حال، فإن إنهاء التحقيقات الجنائية في ادعاء يتعلق باختفاء قسري لا يعفي الدولة من التزامها بالبحث عن الشخص المختفي وتحديد مكانه، أو مكان رفاته.

تركمانستان

المعلومات الواردة من المصادر

١٤٠- قدمت المصادر معلومات محدثة عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

رسالة مشتركة متعلقة بطلب التدخل الفوري

١٤١- في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة طلب تدخل فوري بشأن الأعمال الانتقامية المزعومة التي اتخذت في حق أحد الأفراد لتعاونه مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، وتحديدًا مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي^(١٦).

ملاحظة

١٤٢- يعرب الفريق العامل عن أسفه لعدم تلقيه أية معلومات من الحكومة فيما يخص الادعاء العام الذي أُحيل لها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بادعاء وجود عدد كبير من المختفين قسرياً في نظام السجون التركماني (A/HRC/WGEID/116/1، الفقرة ١٧٢ والمرفق الأول).

١٤٣- ويشير الفريق العامل أيضاً إلى طلب إجراء زيارة قطرية كان أحاله إلى الحكومة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويعرب عن أسفه لعدم تلقيه رد إيجابي حتى الآن رغم البيانات العامة التي أطلقها مسؤولون حكوميون تحدثوا فيها عن زيادة التعاون مع الفريق العامل. ويأمل الفريق العامل أن ترد الحكومة إيجابياً على طلبه في القريب العاجل.

أوكرانيا

الإجراء العادي

١٤٤- أحال الفريق العامل، في إطار إجراءاته العادية، حالتين اثنتين إلى الحكومة تتعلقان بكل من:

(أ) أليكسوندر زانيتكو، الذي يدعى أن ممثلين عن مكتب وزارة الداخلية المحلي في أكتيابرسكي اختطفوه من بيته الخاص في لوهانسك في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٤؛

(ب) ديميتري بالاغوروف، الذي يدعى أن عناصر من الفيلق الخامس 'Right Sector' مدعومين بعناصر من القوات المسلحة اختطفوه في مطار دونيتسك يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وقف النظر

١٤٥- قرر الفريق العامل، بصفة استثنائية ووفقاً للفقرة ٢٨ من أساليب عمله، وقف نظره في ثلاث حالات لم يُبت فيها تتعلق بكل من سيرغي فلاديمير ف. بيزليودكو، وأليكسي فلاديميروفيتش بيزليودكو، وفاديم إيفانوفيتش فيلتشيك. على أن هذه الحالات يمكن إعادة فتحها في أي وقت.

(١٦) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24207>.

الإمارات العربية المتحدة

الإجراء العاجل

١٤٦- أحوال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، الحالتين التاليتين:

(أ) حالة عبودوجليلي سوبي في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن الوطني ألقوا عليه القبض في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ من أمام مسجد عبد الله ابن رواحة؛

(ب) حالة رشيد حسين بروحي في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الذي يدعى أن ضباطاً بلباس مدني ألقوا عليه القبض في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مكان إقامته الكائن في مدينة المنامة، عجمان.

١٤٧- وأحوال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف حالة السيد سوبي إلى حكومة تركيا ونسخة من ملف حالة السيد بروحي إلى حكومة باكستان.

الإجراء العادي

١٤٨- أحوال الفريق العام إلى الحكومة حالتين متعلقتين بكل من:

(أ) إيلانا ماسيل دومينغيز سيد، التي يدعى أنها أُلقي عليها القبض في دبي في نيسان/أبريل ٢٠١٧ واقتيدت إلى مركز احتجاج في مكان مجهول؛

(ب) طفلة رضيفة يدعى أنها مولودة لإيلانا ماسيل دومينغيز سيد، يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ أثناء احتجاج هذه الأخيرة في مكان مجهول.

١٤٩- وأحوال الفريق العامل، وفقاً لأساليب عمله، نسخة من ملف هاتين الحالتين إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية.

المعلومات الواردة من الحكومة

١٥٠- في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، أحوالت الحكومة معلومات تتعلق بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد (انظر الفقرة ١٤٦(أ))، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالة.

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٥١- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أحوالت الحكومة معلومات متعلقة بحالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

رسالة ادعاء مشتركة

١٥٢- في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وجّه الفريق العامل إلى الحكومة، بالاشتراك مع آلية أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء بخصوص استمرار اختفاء الشبيخة لطيفة المكتوم قسرياً^(١٧).

رسالة ادعاء مشتركة

١٥٣- في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وجّه الفريق العامل إلى الحكومة، بالاشتراك مع آلية أخرى للإجراءات الخاصة، رسالة ادعاء متعلقة باختفاء رشيد حسين بروحي قسرياً، وهو مواطن باكستاني يواجه خطر ترحيله من الإمارات العربية المتحدة إلى باكستان حيث يمكن أن تتعرض حياته للخطر^(١٨).

ملاحظة

١٥٤- يود الفريق العامل أن يذكّر بالفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٠ من الإعلان، اللتين تُلزمان بأن يُحتجز الشخص المسلوبة حريته في مكان احتجاز معترف به رسمياً وبأن يمثل، بموجب القانون الوطني، أمام سلطة قضائية فور احتجازه. وتُلزم الفقرتان أيضاً بأن تُقدم فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز هؤلاء الأشخاص ومكان أو أماكن احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، إلى أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي أشخاص آخرين لهم مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات، إلا إذا أبدى الأشخاص المعنيون رغبة خلاف ذلك.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

تطبيق قاعدة الأشهر الستة

١٥٥- في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قدمت الحكومة معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على هذه الحالة.

ادعاء عام

١٥٦- تلقى الفريق العامل معلومات من مصادر موثوقة تدّعي وجود عقبات أمام تنفيذ الإعلان في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأحيل إلى الحكومة، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، ادعاء عام (انظر المرفق الأول) يركّز في المقام الأول على النمط السائد المتمثل في تعرض معارضين سياسيين ومحتجين مسلمين للاختفاء القسري لفترات قصيرة.

(١٧) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24233>

(١٨) انظر <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24297>

فييت نام

الإجراء العاجل

١٥٧- أحال الفريق العامل إلى الحكومة، في إطار إجراءاته العاجل، حالة نغو فان دونغ، الذي يدعى أن الشرطة احتجزته في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

زمبابوي

المعلومات الواردة من الحكومة

١٥٨- في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أحالت الحكومة معلومات متعلقة بخمس حالات لم يُبت فيها بعد، واعتُبرت هذه المعلومات غير كافية لتوضيح تلك الحالات.

Annex I

General allegations

India

1. The Working Group received information from the source concerning alleged violations and obstacles encountered in the implementation of the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (hereafter, the Declaration) in the Indian State of Jammu and Kashmir.

2. According to the sources, in Jammu and Kashmir the phenomenon of disappearances was one of the principal methods adopted by the State to suppress dissent, and therefore, students, political activists, human rights defenders, lawyers, members of armed groups and civilian populations were disappeared in significant numbers – frequently from custody of the State special agencies which operate in Jammu and Kashmir. It is reported that a conservative estimate, based on information collected from parents, relatives, friends and other sources, that the number of individuals who disappeared in custody since 1989 is as high as 8,000.

3. Sources allege that this phenomenon has been acknowledged by the State. Despite this acknowledgement, the Government has yet to show efforts towards the ratification of the Convention for the Protection of all Persons from Enforced Disappearance (hereafter, the Convention). On the contrary, certain actions of the Government of India contradict Convention intentions, although India signed the Convention in 2007 and thus accepted an obligation under international treaty law to not act contrary to its object and purpose. One recent example of such conflicting act, sources report, is the decision to revise the Public Safety Act, 1978 (hereafter, PSA). Reportedly, the Government has relied heavily on the PSA to enforce administrative detentions without trials and to detain individuals outside the State of Jammu and Kashmir, causing anguish for families who spend years searching for loved ones. Sources assert that revisions made to the PSA in 2018 strengthen the framework for these arrests and detentions. They are also contrary to the Declaration.

4. According to the sources, a related problem is that in contravention of both the Convention and the Declaration, Indian law does not contain an autonomous crime of enforced disappearance. Sources submit that this results in non-compliance with the international obligation to investigate, prosecute, and adequately punish any perpetrator of an enforced disappearance. Reportedly, when families lodge “missing persons” complaints against officers of Special Forces – military, paramilitary and State security, Indian law requires permission of the Government before they can be prosecuted. One example of such a law is the Armed Forces (Jammu and Kashmir) Special Powers Act, 1990 (AFSPA), which classifies the State of Jammu and Kashmir as a “disturbed” area, and grants broad powers and immunity to security forces including the requirement to get prior permission or sanction from the federal government before a member of the armed forces can be prosecuted in a civilian court. While Jammu and Kashmir is administered under a different set of laws due to its special constitutional status, the Armed Forces (Special Powers) Act 1958, with identical terms, is applied to other areas of the country.

5. Secondly, sources assert that the absence of a crime of an enforced disappearance in Indian legislation obstructs the right to truth – a right which the criminal justice system plays an important role in safeguarding. The existing “right to information” frameworks in India (Right to Information Act, 2005) and in Jammu and Kashmir (Jammu and Kashmir Right to Information Act, 2009) provide for the right to obtain government information, including information about past disappearances. However, these frameworks are fraught with limitations which, sources assert, make it easy to deny families information about progress or results of investigations involving officers of special State services. Additionally, reports relay that where families have approached the High Court of Jammu and Kashmir with writs of habeas corpus to determine the whereabouts of disappeared

persons, most of these petitions have been dismissed. In cases where the judge rules in favour of an applicant, the Executive fails to comply with the order, according to the sources.

6. Sources report that other challenges faced by disappeared victims and their families include the lack redress and adequate compensation, including rehabilitation. Reportedly, the law in Jammu and Kashmir does not provide for compensation specifically for victims of enforced disappearances. Rather, an ex-gratia payment is available for families who can present evidence that a disappeared individual has been presumed dead for seven years and can prove that neither (s)he nor a family member was ever associated with militant activities. The local District Screening Committee then screens cases of “missing persons” for ex-gratia relief, decides which persons can be presumed dead, and issues a death certificate. According to the sources, the process burdens families with a need to produce several documents for consideration. The screening process is also prone to political influence as families must provide influential recommendation letters. Finally, sources assert, members of the Committee may also be the perpetrators of an enforced disappearance. In the end, the relief amount of 1 lakh rupees is quite small, though it remains the same since 1990.

7. Similarly, the scheme of compassionate employment in Jammu and Kashmir is only available on the presumption of death, and the screening process may be influenced by potentially complicit authorities, according to the sources. Since applications for compassionate appointment are not considered after one year of a presumed death of the disappeared individual, this rule contradicts the understanding of the concept of enforced disappearance being of a continuous nature.

8. Other issues which highlight the need for a law on enforced disappearances in India include, according to the sources, social status of wives and children of forcibly disappeared, economic burden on families of the disappeared, mental health of victims and their families, as well as legal regulations related to marriages and inheritance.

Pakistan

9. The Working Group received information from sources concerning reported obstacles encountered in the implementation of Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in Pakistan.

10. The Working Group received a report that thousands of persons, including children and women, have been forcibly disappeared by security forces in Pashtun areas of Pakistan. They also report that most of the women, who have tried to register the cases of their loved ones with a human rights council commission established by the government of Pakistan, have experience some form of harassment when doing so. The sources further report that the courts, police, media, and other human right organizations are not operating in Pashtun areas.

11. The Working Group also received a report that approximately 2,000 enforced or involuntary disappearances were documented in Balochistan in 2017. According to sources, people from various backgrounds were abducted in military raids and operations. The sources report that Frontier Corps, that report to the Ministry of Interior, or military and secret service agents of intelligence agencies are responsible for the enforced disappearances of activists and civilians in Balochistan. They report that, in some cases, death squads kidnap people for ransom.

12. The Working Group was also informed that newly discovered mass graves are not properly investigated in Balochistan. According to a source, a new mass grave was discovered in the Panjgur district of Balochistan on July 17, 2018. The source reports that the government has neither acknowledged its existence nor examined the bodies to ascertain their identity. In 2014, three mass graves were found by a shepherd in Tutak area of Khuzdar, containing more than 150 bodies, including a that of a resident who had been picked up by Frontier Corps. Another mass grave was found in the Panjgur area of Balochistan in 2011, which contained three bodies previously abducted by the Frontier

Corps. According to sources, all the four bodies from the recently discovered gravesite were decomposed beyond recognition. The sources request that the government should conduct a DNA test of the bodies to establish their identity, and that an impartial investigation should be conducted to bring the perpetrators to justice.

Syrian Arab Republic

13. The Working Group received information from credible sources alleging obstacles encountered to implement the Declaration on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance in the Syrian Arab Republic.

14. It was reported that there is available evidence on torture, extrajudicial killings and enforced disappearances. According to the sources, it is estimated that tens of thousands of Syrians have been disappeared by pro-Government forces, primarily Syrian Government forces. Indeed, such sources reportedly documented a systematic pattern in which men above the age of 15 years had been arbitrarily arrested and detained by Government security, armed forces, or militia acting on their behalf during mass arrests, at checkpoints, or during house searches. Since then, their whereabouts remain unknown, which would show a pattern of enforced disappearances in the Syrian Arab Republic.

15. It was reported that, after being taken to places of detention run by Syrian intelligence or military agencies, detainees were often severely beaten, and many of whom perished due to torture, inhuman living conditions, lack of adequate medical assistance, or wilful neglect.

16. Moreover, the sources indicated that victim's relatives seeking for the truth are facing obstacles. Families were allegedly compelled to pay bribes to learn the whereabouts of their detained relatives, or on other occasions, they were never informed of their whereabouts and never saw them again.

17. Many of these families learned the fate of their relatives for the first time in May 2018, when State entities provided Government civil registry offices, which registered their deaths and subsequently updated family records. According to the sources, many individuals whose statuses were updated to reflect their deaths are believed to have been detained by State authorities between 2011 and 2014.

18. The sources also reported that these notifications have been issued by military hospitals, such as Tishreen military hospital and Mujtahid hospital, and appeared to be signed by one or more officials. They recorded, in nearly every instance, natural causes of death such as "heart attack". In other cases, the deceased were reportedly executed as a result of a decision by either the First or Second Field Court (including reportedly at Sednaya Prison). According to the sources, the fact that some individuals from the same geographic area share common death dates possibly indicates group executions.

19. The sources pointed out that, by updating the records of those disappeared, State officials including high-ranking members of the Military Police corps of the Syrian Arab Army admit to having information about the fates of those deceased. According to the sources, to that end, the State is further tacitly admitting to knowing where the individuals were at the time of their deaths, as well as to having played a role in deaths in the cases of executions by court order or extrajudicial executions.

20. According to the sources, the State, however, has not released any information on the whereabouts of bodies, nor provided any restitution of personal belongings. Thus, the enforced disappearance, as a violation of international law, continues as long as families do not know the victim's whereabouts.

Venezuela (Bolivarian Republic of)

21. El Grupo de Trabajo recibió información de fuentes fidedignas sobre obstáculos encontrados en la aplicación de la Declaración sobre la Protección de Todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas en la República Bolivariana de Venezuela.

22. La presente alegación general se enfoca principalmente en la alegada repetición de desapariciones forzadas de corta duración de las que serían víctimas opositores políticos.
23. De acuerdo con información recibida, desde el año 2014 se ha identificado una evolución en los patrones de desaparición, principalmente en el contexto de detenciones arbitrarias de personas que participan en manifestaciones públicas o que emiten opiniones críticas al gobierno.
24. Entre el mes de febrero y los primeros días del mes de marzo del año 2014, en los casos documentados se identificó a personas que tras su detención eran incomunicadas durante horas o hasta ser presentadas en los tribunales penales. Hasta este momento, se les catalogaba como “no localizados” y solo después de las 48 horas o más, si no eran presentados a tribunales, pasaban a la categoría de “desaparecido”, toda vez que al dirigirse a los centros de detención, en muchos casos no oficiales, los abogados y familiares no podían verificar el paradero de las personas detenidas debido a la negativa de los funcionarios de seguridad a cooperar y ofrecer información.
25. Adicionalmente se comenzó a observar que los organismos de seguridad, al detener a las personas, pasaban a “ruletearlas” durante horas y por varios centros de detención, sin que los abogados pudieran tener certeza del paradero de las mismas. En varios casos, transcurrían muchas horas hasta que los familiares de las personas detenidas conocieran su ubicación, por lo general a través de vías informales.
26. Las fuentes alertaron en 2014 sobre algunas denuncias de desapariciones que cesaban después de varias horas, situaciones que facilitaron otras violaciones como la práctica de tortura y malos tratos, y que esta conducta se ha vuelto recurrente desde mediados de 2016, siendo más reiterada a partir de 2017. La Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos (OACNUDH), precisó que durante la serie de manifestaciones ocurridas entre abril y agosto de 2017 algunas detenciones en régimen de incomunicación se convirtieron en desapariciones forzadas de corta duración, ya que las autoridades se negaban a informar a los familiares y abogados sobre el paradero de sus familiares detenidos. Asimismo, la OACNUDH documentó más de media docena de casos de personas arrestadas por miembros de las fuerzas de seguridad o de los servicios de inteligencia que fueron llevadas a centros de detención no oficiales donde fueron retenidos por hasta una semana antes de que fueran liberadas sin ser presentadas ante un juez.
27. Asimismo, una de las fuentes ha denunciado el aumento de número de casos de desapariciones forzadas en Venezuela desde el año 2013. En 2015 se contabilizaron 3 casos y en el año 2016, 19 casos. La fuente denuncia que desde 2000 hasta 2016 se documentaron 188 desapariciones forzadas en el país, las cuales casi en su totalidad se encuentran impunes.
28. En el caso de la ejecución de los operativos policiales denominados “Operación de Liberación del Pueblo” (OLP), también fueron documentados casos de ejecuciones sin que aparecieran los cuerpos, o casos de personas que fueron detenidas en dichas operaciones y cuyo paradero se desconoce. De igual forma, la Comisión Interamericana de Derechos Humanos en el informe de país presentado en febrero de 2017 dedica una sección a las OLP y denuncia la desaparición de personas que presuntamente habían sido detenidas y torturadas en el marco de estos operativos.
29. Las fuentes se refieren a la aparición de un patrón de desapariciones forzadas por motivos políticos realizadas con varios días de incomunicación absoluta, y expresan su preocupación y temor de que esta violación de derechos humanos se incorpore “naturalmente” al repertorio de formas ilegales de actuación de los cuerpos de seguridad.
30. Entre los casos documentados por las fuentes se aprecian los siguientes patrones:

A. Desapariciones forzadas de corta duración

Se trata de casos en los que las personas fueron arbitrariamente detenidas y su paradero fue negado por los organismos de seguridad que practicaron la detención, incluso a pesar de la presencia de abogados y familiares en los sitios de reclusión, quienes se encontraban presentes para constatar la ubicación de los detenidos. Las personas encarceladas eran

posteriormente reconocidas como detenidas y/o dejadas en libertad sin cargos, tras varias horas o días sin información ni certeza de su ubicación.

B. Desapariciones forzadas ocurridas durante traslados posteriores a la detención inicial

Se documentaron casos en los que, además de haberse producido una negación inicial de la detención, los afectados fueron objeto de traslados en circunstancias en las que nuevamente las autoridades no brindaron información sobre el paradero de los mismos. Se trata de situaciones particularmente delicadas, tomando en cuenta que, desde la dictadura de Pérez Jiménez y hasta los años 90, en condiciones similares se aplicó la llamada “ley de fuga”, una práctica que consiste en la ejecución extrajudicial de un detenido tras simular una evasión, generalmente en el marco de un traslado.

C. Desapariciones forzadas de larga duración

Se trata de hechos que tuvieron lugar hace varios años y sobre los cuales no se ha obtenido una respuesta en cuanto a la suerte o paradero de las víctimas, pese a existir testigos sobre la actuación de funcionarios públicos en el proceso de detención.

31. La información presentada por las fuentes permite identificar patrones en la actuación de los organismos de seguridad del Estado al momento de practicar detenciones, en las cuales se niega el paradero de la persona durante horas, días o incluso semanas; y se impide la comunicación con abogados y familiares lo que hace imposible constatar la ubicación, el estado y las condiciones de las personas detenidas, lo que situaría a las personas fuera de la protección de la ley.

32. De acuerdo con la fuente, las desapariciones forzadas suelen ser utilizadas como política de Estado para infundir terror en la ciudadanía, además de generar inseguridad para la sociedad en general.

Annex II

Urgent actions

Egypt

1. The Working Group, following its urgent action procedure, transmitted 34 cases to the Government concerning:

(a) Ezzat Eid Taha Fadel Khudair Ghoneim, allegedly last seen in Al-Haram Police Station on 13 September 2018;

(b) Mr. Magdy Sayed Hassan Ibrahim Ez Eldin, allegedly arrested from El Khanka, Qalyubia Governorate, Egypt, on 7 August 2018 by National Security Agents and other Security Forces;

(c) Mr. Hassan El-Badry Mahmoud Ali, allegedly last seen in the first week of October 2018 at the National Security Agency in Asyut, Egypt;

(d) Mr. Mahmoud Abdel Raouf Mohamed Mohamed, allegedly arrested from New Beni Suef City, Egypt, on 18 September 2018 by National Security Agents;

(e) Mr. Mohamed Awad Baasiuony Al Assaly, allegedly arrested from a checkpoint in Haram city, Cairo Governorate, Egypt, on 10 September 2018 by the Police Force;

(f) Mr. Aly Mahmoud Aly Mahmoud Kedwany, allegedly arrested from El Raml Station district on 28 October 2018, by members of the Police Force;

(g) Mr. Tarek Mahmoud Hussein Mahmoud, allegedly arrested from Alexandria electricity distribution, Alexandria, on 23 October 2018, by members of the Police Forces;

(h) Waleed Ali Selim Mohammed Hamada, allegedly last seen on 30 October 2018, in Alexandria Security Administration, Egypt;

(i) Ms. Nada Adel Mohammed Mohammed Morsy, allegedly arrested from El Qoreen Center, El Sharkeya Governorate, Egypt, on 12 October 2018, by members of the Police Force;

(j) Mrs. Abeer Naged Abdallah Mostafa, allegedly arrested from Abo Yousef District, Alexandria Governorate, Egypt, on 25 September 2018 by members of the Police and National Security Forces;

(k) Ms. Aya-Allah Ashraf Mohamed El-Sayed, allegedly arrested from Qalyubiya Governorate, Egypt, on 4 October 2018, by members of the Police and National Security Forces;

(l) Mrs. Hoda Abdelmonem Abdel Aziz Hassan, allegedly arrested from Nasser City, Cairo, Egypt, on 1 November 2018 by members of the Police and National Security Forces;

(m) Mr. Mohamed Abu Horira Mohamed Abdul Rahman, allegedly arrested from Al Yasmeeen District, New Cairo, Egypt, on 31 October 2018 by members of the State Security Forces;

(n) Aisha Mohamed Khairat Saad Al Shater, allegedly arrested from Al Yasmeeen District, New Cairo, Egypt, on 31 October 2018 by members of the State Security Forces;

(o) Sahar Salah Eldeen Ahmed Talaat Hathout, allegedly arrested from Old Egypt District, Cairo, Egypt, on 1 November 2018 by members of the State Security Forces;

- (p) Somaia Mohamed Nassef Roshdy, allegedly disappeared on 31 October 2018, shortly before her places of residence were stormed by members of the Security Forces;
- (q) Ibrahim El Sayed Mohamed Abdo Ata, last heard from on 31 October 2018 shortly before his place of residence was stormed by Riot Police;
- (r) Mr. Osama Mabrouk Mousa Mohamed arrested from El Qolengil village, ElMansoura City, Dakahlia governorate, Egypt on 1 November 2018 by State Security Agents and members of the Armed Forces;
- (s) Marwa Ahmed Madboly Ahmed arrested from Shoubra Masr district, Cairo governorate, Egypt on 31 October 2018 by State Security Agents;
- (t) Ahmed Sayed Ahmed, allegedly abducted from Cairo International Airport on 23 December 2018, by members of Airport Security;
- (u) Raia Aly, allegedly abducted from Cairo International Airport on 23 December 2018, by members of Airport Security;
- (v) Yosr Mahmud, allegedly abducted from Cairo International Airport on 23 December 2018, by members of Airport Security;
- (w) Jamal Abdelwahab Awad Allam allegedly arrested from Jawad High School on 19 December 2018, by members of the Security Forces;
- (x) Ahmed Adel Abdo El Zraa, allegedly disappeared from Rasheed Police Station on 14 October 2018;
- (y) Moatasem ballah Adel Abdo El Zraa allegedly disappeared from Rasheed Police Station on 14 October 2018;
- (z) Mahmoud Ahmed Mohamed Abdel Monem last seen in custody of the National Security Agency on 10 October 2018;
- (aa) Mohamed Abo Bakr Saad Sherif, last seen in State Security Agency premises in Abes, Egypt on 29 November 2018;
- (bb) Mohamed Ezzeddin Youssef Malek disappeared from Cairo Airport on 23 December 2018, having previously been threatened by Security Service;
- (cc) Mohamed Ahmed Abdelhamid Antar disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018;
- (dd) El Sayed Qasem Saleh Ali El Gezawy disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018;
- (ee) Eslam Atya Ali Atya Sarhan disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018;
- (ff) Ahmed Kamal Ragab Soliman Frag disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018;
- (gg) Salah Hussin Mohamed Ali Ghoneim disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018;
- (hh) Moaaz Ahmed Mohamed El Farmawy disappeared from 10th of Ramadan City Police Station on 2 December 2018.

Annex III

Standard procedure cases

Russian Federation

1. The Working Group transmitted 40 cases to the Government, concerning:
 - (a) Ismail Idrisovich Taisumov, allegedly abducted in his house in the village of Novye Atagi, Chechen Republic, on 5 November 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation;
 - (b) Alvi Lechievich Khaiderkhanov, allegedly abducted in the city of Argun, Chechen Republic, on 9 June 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation;
 - (c) Ziyavdi Khamzatovich Khabilyaev, allegedly abducted from his house in Grozny, Chechen Republic, on 3 October 2000, by representatives of the armed forces of the Russian Federation;
 - (d) Mairbek Umarkhadzhievich Umarkhadzhiev, allegedly abducted on 13 November 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation from his house in Grozny, Chechen Republic;
 - (e) Aslambek Mikailovich Umaev, allegedly abducted on 2 November 1999, by representatives of the armed forces of the Russian Federation at a checkpoint exiting Komsomolskoye village, Chechen Republic;
 - (f) Lechi Omarovich Temirkhanov, allegedly abducted on 21 May 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house located in Mesker-Yurt village, Chechen Republic;
 - (g) Isa Lechievich Tegaev, allegedly abducted on 29 January 1995, by representatives of the armed forces of the Russian Federation around the city hospital number 9 located in Grozny, Chechen Republic;
 - (h) Rizvan Shamsudinovich Tatariev, allegedly abducted on 22 December 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house located in Gekhi village, Urus-Martan rayon, Chechen Republic;
 - (i) Adam Idrisovich Taisumov, allegedly abducted on 27 September 2004, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house located in Novye Atagi village, Shalinskiy rayon, Chechen Republic;
 - (j) Akhulddin Saidal-Alievich Sultanov, allegedly abducted on 23 January 2003, by representatives of the armed forces of the Russian Federation, military commandment and Vedenskiy district's Ministry of Interior (MoI) office in Kharachoy village, Shalinskiy rayon, Chechen Republic;
 - (k) Seifudi Saipulaevich Seifulaev, allegedly abducted on 16 December 1999, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house located in Pervomaiskaya station, Groznenskiy rayon, Chechen Republic;
 - (l) Said-Abdul Magomedovich Sangariev, allegedly abducted in the first days of December 1999, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in Grozny, Chechen Republic;
 - (m) Aslanbek Abdul-Khalimovich Saltuev, allegedly abducted on 14 October 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house located in Urus-Martan, Chechen Republic;

- (n) Lema Gaitukaev, on 17 October 1999, allegedly abducted by representatives of the armed forces of the Russian Federation at the Chervlennaya bridge over Terek river, on the highway between Tolstoy-Yurt and Chervlennaya villages, Chechen Republic;
- (o) Oleg Karpov, allegedly abducted on 30 August 2014, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the area of Starobesheve settlement, Ilovaisk region, Donetsk oblast;
- (p) Viskha Abu-Khamidovich Pikaev, allegedly abducted on 26 March 2003, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the centre of the village of Chiri-Yurt, Shali district, Chechen Republic, in the Russian Federation;
- (q) Anzor Abubakarovich Islamov, allegedly abducted on 5 June 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in the city of Shali, Shali district, Chechen Republic;
- (r) Saikhan Said-Mukhamedovich Isaev, allegedly abducted on 18 January 2005, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in the village of Chechen-Aoul, Grozny district, Chechen Republic;
- (s) Akhamdi Ismailovich Isaev, allegedly abducted on 9 December 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in a house of the village of Valerik, Achkhoy-Martan district, Chechen Republic, in the Russian Federation;
- (t) Nurdi Khozh-Akhmedovich Isaev, allegedly abducted on 3 February 2000, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in the village of Valerik, Achkhoy-Martan district, Chechen Republic, in the Russian Federation;
- (u) Magomed-Ali Shakhidovich Ilyasov, allegedly abducted on 12 November 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house of the village of Katar-Yurt, Achkhoy-Martan district, Chechen Republic, in the Russian Federation;
- (v) Magomed-Salekh Shakhidovich Ilyasov, allegedly abducted on 12 November 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house of the village of Katar-Yurt, Achkhoy-Martan district, Chechen Republic, in the Russian Federation;
- (w) Vakhita Musaevich Ishaev, allegedly abducted on 31 July 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation close to the sugar factory of Argun, Chechen Republic, on his way back to home, accompanied by persons associated with him;
- (x) Khampasha Supyanovich Ireziev, allegedly abducted on 20 November 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the house of persons associated with him in the city of Grozny, Chechen Republic;
- (y) Arbi Saikhanovich Chukaev, allegedly abducted on 7 March 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in the village of Geldegan, Kurchaloevskiy district, Chechen Republic;
- (z) Ms. Tamara Dzhabrailovna Khunarikova, allegedly abducted on 7 March 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the village of Vedeno, Vedenskiy Rayon, Chechen Republic;
- (aa) Ramzan Imranovich Khataev, allegedly abducted on 30 August 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the city of Grozny, Chechen Republic;
- (bb) Masud Rukmanovich Khakimov, allegedly abducted on 24 April 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the boarding school 'Red Cross', village of Novye Atagi, Shalinskiy Rayon, Chechen Republic;
- (cc) Muslim Usmanovich Khadisov, allegedly abducted on 3 December 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in Achkhoy-Martan, Chechen Republic;

(dd) Islam Aslambekovich Utsaev allegedly abducted on 2 June 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in Novye Atagi village, Chechen Republic;

(ee) Ruslan Sultanovich Ustarkhanov, allegedly abducted on 13 October 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in Achkhoy-Martan, Chechen Republic;

(ff) Balaudi Shamilevich Ustarkhanov, allegedly abducted on 6 January 2003, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in Achkhoy-Martan, Chechen Republic;

(gg) Sulambek Tupaevich Usamov, allegedly abducted on 3 May 2003, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in his house in station Kalinovskaya, Naurskiy rayon, Chechen Republic;

(hh) Aslambek Mikailovich Umaev, allegedly abducted on 2 November 1999, by representatives of the armed forces of the Russian Federation at a checkpoint exiting Komsomolskoye village, Chechen Republic, Russian Federation;

(ii) Tamerlan Abdulaevich Tovsultanov, allegedly abducted on 20 September 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the centre of Achkhoy-Martan village, Chechen Republic;

(jj) Aslan Abdulaevich Tovsultanov, allegedly abducted on 20 September 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in the centre of Achkhoy-Martan village, Chechen Republic;

(kk) Aslan Sultanovich Timaev, allegedly abducted on 17 January 2004, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in Chiri-Yurt village, Chechen Republic;

(ll) Ruslan Movlaevich Taismukhanov, allegedly abducted on 30 December 2002, by representatives of the armed forces of the Russian Federation at a checkpoint located in Starye-Atagi village, Shalinskiy rayon, Chechen Republic;

(mm) Kiuri Gaitukaev, allegedly abducted on 17 October 1999, by representatives of the armed forces of the Russian Federation at the Chervlennaya Bridge over Terek River, on the highway between Tolstoy-Yurt and Chervlennaya villages, Chechen Republic;

(nn) Salambek Magomedovich Tataev, allegedly abducted on 15 March 2001, by representatives of the armed forces of the Russian Federation in Duba-Yurt village, Shalinskiy rayon, Chechen Republic.

Pakistan

2. The Working Group transmitted 64 cases to the Government, concerning:

(a) Muhammad Arif Khuda Nizar, allegedly abducted during a raid in his house in the village of Harro, Kharan, Balochistan, on 4 August 2014, by members of Frontier Corps and the Inter-Service Intelligence;

(b) Muhammad Munir allegedly arrested from his home in Tehsil and District Bahawlpur, on 15 September 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(c) Saqib Ali Khan allegedly arrested from the gate of Mosque Quba, in Tehsil and District Abbottabad, on 20 May 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(d) Muhammad Ali allegedly arrested from his home in Tehsil & District Kohat, on 12 January 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(e) Abdulk Majid allegedly abducted near a police station in Chiniot, in arrested from Tehsil & District Bhakkar, on 22 August 2013, by members of a secret agency,

possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(f) Umar Javed allegedly abducted from G-8/1, Islamabad, on 28 March 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(g) Abdul Tawab believed to have been abducted on his way to work in Islamabad, on 2 September 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(h) Ehsaan Ullah allegedly abducted while travelling by bus from Peshawar to Kohat, at a checkpoint in Kohat Tunnel, on 21 September 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(i) Nadeem Ahmad allegedly abducted from Street No. 30, Sector F-8/1, Islamabad, on 6 September 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(j) Asad Ullah Vito allegedly abducted from Model Town, Q Block Flat, in Okara, on 4 September 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(k) Muhammad Adnan allegedly abducted from Ayub Park, Okara, on 15 October 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(l) Waseem Behri allegedly abducted from Raheem Abad, Swat, on 30 July 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(m) Akbar Khan, allegedly arrested from his home in Musa Khel, District Mohmand Agency, on 7 April 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(n) Bahadur Zaid allegedly arrested from his home in Bagh Medani, District Lower Dir, on 4 March 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence, the Inter-services Intelligence or the Central Intelligence Agency;

(o) Muhammad Bilal, allegedly abducted from the market in the Faqeer Colony in Karachi, on 20 September 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(p) Aziz Khan, allegedly abducted from the Mohri Sharif Kharian village, 10 June 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(q) Gul Muhammad, allegedly abducted from his home in District Swat, on 10 June 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(r) Bakht Zaree, allegedly abducted from his home in District Swat, on 14 January 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(s) Muhammad Ayyaz, allegedly abducted from his home in District Swat, 1 July 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(t) Muhammad Ali, allegedly abducted from his home in Sector G-10/3, Islamabad, on 6 July 2007, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(u) Arsalan Masood Khan, allegedly abducted from his home in Surjani Town, Karachi, on 11 December 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(v) Arshaf Iqbal, allegedly abducted from his home in Tehsil & District Swat, on 5 September 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(w) Shakeel Arshad, allegedly abducted from his home in Green Town, Lahore, on 8 February 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(x) Muhammad Zakria, allegedly abducted from his home in Tehsil Matta, District Swat, on 8 September 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(y) Muhammad Shafiq, allegedly abducted from his home in Bara District, Khyber Agency, on 25 February 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(z) Abdul Aziz, allegedly abducted from Nawab Market, Hayatabad, Peshawar, on 25 January 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(aa) Muhammad Wali Khan, allegedly abducted from Charsadda Road, near the Faqirabad Police Station, Peshawar, on 24 December 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(bb) Sher Ali, Shamoza Chongi, allegedly abducted from his home in Tehsil & District Swat, on 28 January 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(cc) Gul Zaman, allegedly abducted during an army raid, from Thana Hashtnagri, Dilzaak Road, Peshawar, on 10 April 2010, by officials of the Pakistan Army and members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(dd) Khuda Yaar, allegedly abducted from Jamia Tauheed Masjid, located in Johar Town, Lahore, on 29 July 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ee) Hazrat Usman, allegedly abducted on his way home from work in Air Town, Mango Pir Road, Karachi, on 20 June 2010, by officials of the Pakistan Army and members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ff) Hafiz Muhammad Sajjad, allegedly abducted from a house in Gulgasht Colony, Gulshan Wadi, Lahore, on 7 February 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(gg) Gul Zaman, allegedly abducted from Dargai Kalay, on 26 June 2011, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(hh) Muhammad Khizar Jamal, was allegedly abducted from his home in Nazimabad, Karachi, on 11 December 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ii) Muhammad Ishaq, allegedly abducted from the District Courts (District Kachehri), in Peshawar, on 24 November 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(jj) Sultan Akbar, born on 15 April 1981, allegedly abducted from his home in Tehsil & District Mardan, on 17 April 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(kk) Muhammad Iqbal, allegedly abducted from his home in Tehsil & District Swat, on 13 August 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ll) Haider Ali, allegedly abducted from his home in Tehsil & District Swat, on 5 September 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(mm) Zakir Shah, allegedly abducted from his home in Tehsil Tangi, District Charsadda, on 4 May 2010, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(nn) Khawar Mehmood, allegedly abducted from Nawab Colony, District Bahawalnagar, on 29 November 2012, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(oo) Aslam Khan, allegedly abducted from his home in Bara Bandai Tehsil, District Swat, on 8 June 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(pp) Khaista Bacha, allegedly abducted from his home in Bara Bandai Tehsil, District Swat, on 10 June 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(qq) Sardar Ahmad, allegedly abducted from his home in Swat, Kabal, on 25 August 2009, by members of the Pakistan army;

(rr) Zia ur Rehman, allegedly abducted from his home in Tehsil Kabal, District Swat, on 8 June 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ss) Noor Zada Zada, allegedly abducted from his home in Dera Ismail Khan, on 9 April 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(tt) Shah Zada Zada, allegedly abducted from his home in Dera Ismail Khan, on 9 April 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(uu) Khan Zada, allegedly abducted from his home in District Swat, on 3 September 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(vv) Abdul Rasheed, allegedly abducted from his home in Tehsil Kabal, District Swat, on 3 September 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(ww) Muhammad Shoaib, allegedly abducted after leaving his home to drive his rickshaw, in Karachi, on 15 November 2012, by members of a secret agency, possibly from

the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(xx) Syed Qasim Ali Shah, allegedly abducted from the Railway crossing on Bannu Road, Kohat Cantt, on 13 September 2009, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(yy) Raheem Ullah, allegedly last known to be in the custody of the Sindh Police, in the winter of 2009;

(zz) Zafar Hussain, allegedly abducted from a bus while traveling to the Dalbardeen Unit of the Frontier Corps Battle School in Quetta, on 1 May 2013, by members of a secret agency, possibly from the Military Intelligence (MI), the Inter-services Intelligence (ISI) or the Central Intelligence Agency (CIA);

(aaa) Raheem Ullah, allegedly abducted from Rehmaniya Masjid Mozah Banday, Tehsil Kabal, on 15 October 2009, by members of the Pakistan Army during the search operation in Swat;

(bbb) Hazrat Ali, allegedly abducted from Kanju Chowk Checkpost, in Swat, on 26 August 2008, by members of the Pakistan Army;

(ccc) Ehsan Ullah, allegedly abducted during a raid on the Shinwari Hotel, Katlang Mardan Road, on 22 December 2012, by four members of the Military Intelligence (MI);

(ddd) Inayat Ullah, allegedly abducted while travelling in a passenger van from Isplanji, District Mustang to Quetta, Balochistan, on 25 May 2014, by members of the Frontier Corps and plain clothed personnel belonging to the military, police and intelligence agencies;

(eee) Mehar Gul Marri, allegedly abducted from his home in Mill Colony, Quetta, Balochistan, on 14 September 2015, by members of the Frontier Corps, police and army personnel;

(fff) Nasir Ahmed, allegedly abducted from his home in Sufara Ghoat, Karachi, on 15 October 2017, by members of the Frontier Corps and the Army;

(ggg) Rafiq, allegedly abducted from a home in Sufara Ghoat, Karachi, on 15 October 2017, by members of the Frontier Corps and army personnel;

(hhh) Saqib Ali, allegedly abducted while at a picnic at Khuzdar, Balochistan, on 2 October 2017, by members of the Frontier Corps and army personnel;

(iii) Irfan Ali, allegedly abducted from his home in Quetta, Balochistan, on 25 July 2015, by members of the Frontier Corps, state intelligence agencies, and the police;

(jjj) Mudasir Baloch, allegedly abducted from his home in Killi Jamaldani, Noshki on 24 November 2014, by members of the Frontier Corps, State intelligence agency personnel, and the police;

(kkk) Qadir Bakhsh, allegedly abducted from a clothing shop at Saryab Road, Quetta, Balochistan, on 24 February 2018, by members of the Frontier Corps and the police;

(lll) Mushtaq Ahmed, allegedly abducted from a football ground in Killi Mussa Khan, Kardgap Tehsil, Mustang District, Balochistan, on 4 December 2016, by members of the Security Forces and the Inter-services Intelligence agency.

Syrian Arab Republic

3. The Working Group transmitted 48 cases to the Government concerning:

(a) Abdel Kafi Arnaout allegedly arrested from Al Hajj Atef Square, Homs, Syria on 4 February 2013 by members of the Military Intelligence;

- (b) Abdel Moein Al Arnaout allegedly arrested from Al Hajj Atef Square, Homs, Syria on 4 March 2013, by members of the Military Intelligence;
- (c) Ali Al-Sankari allegedly arrested from near the School of Agriculture, Hama, Syria, on 26 June 2013 by Air Force Intelligence;
- (d) Tarek Al-Sankari allegedly arrested from Salamiyah, Governorate of Hama, Syria on 26 June 2013, by Air Force Intelligence;
- (e) Monthir Al Najm, allegedly arrested from a checkpoint in Al Saboniyeh neighbourhood on 9 March 2013 by the Military Security Forces of the Government;
- (f) Mohamed Bakkor Al Jabran allegedly arrested from a checkpoint of Al Mazzah highway road in Damascus on 24 August 2013 by Military Security Forces;
- (g) Zakaria Jabara allegedly arrested from Al Hamam Street on 2 February 2013 by members of the Military Security;
- (h) Wael Mansour allegedly arrested from at a checkpoint in the industrial area of Damascus on 2 April 2013 by members of the Military Security;
- (i) Abd al-Aziz al-Hisni, allegedly arrested from Joorat as-Shayah neighbourhood, Homs, Syria on 25 May 2012, by the Army of the Syrian Government;
- (j) Basel Tabbakh, allegedly arrested from Karamila Circle, Jaramana on 12 March 2013, by pro-Government militia currently known as the National Defence Forces;
- (k) Mohammad Arab allegedly arrested from Al Sheikh Khuder neighborhood, Aleppo, Syria on 1 November 2011, by Air Force Intelligence Branch of Aleppo, Syria;
- (l) Zaher Tabbakh allegedly arrested from Karamila Circle, Jaramana on 12 March 2013, by pro-Government militia currently known as the National Defence Forces;
- (m) Mohammad Al-Qaiyem, allegedly arrested from Al-Mazra'a checkpoint on Al-Wa'ar road in Homs, Syria in August 2013, by Government Forces;
- (n) Mohammad Raja'ie Khalou, allegedly arrested from in front of As-Salam Hospital, in Al-Qameshli on 25 June 2008, by an Air Force Intelligence patrol;
- (o) Hussien Alharish, allegedly arrested from a checkpoint on 3 February 2012, by members of the Military Intelligence in Raqqa, Raqqa District, Raqqa Governorate, Syria;
- (p) Hussien Alewi allegedly arrested from Mhardeh Hama, Hama Governorate on 3 February 2012, by members of the Military Intelligence;
- (q) Hasan Almasri allegedly arrested from Dabusia, Homs, Syria on 5 August 2014, by members of the Military Intelligence;
- (r) Hosni Jom'a allegedly arrested from checkpoint on Damascus International Airport road, Damascus city, Damascus Governorate, Syria on 8 March 2013 members of the Air Security Forces;
- (s) Adnan Al Imam, allegedly arrested from 1 Moujtahed neighbourhood in Damascus City, Damascus Governorate, Syria on August 2013 by members of the State Security Forces;
- (t) Mohammad Deir Ba'labawi allegedly arrested from a checkpoint located at the entrance of Al Baath University, west of Homs city, Homs Governorate, Syria, on 2 June 2014, by members of the Military Security Forces;
- (u) Ebrahim Al-Jeadni allegedly arrested from Addra City on 3 January 2014, by members of the Syrian Army;
- (v) Ahmad Naser Al-Rejlea allegedly arrested from a checkpoint on Aqraba on 18 October 2013 by the Syrian Army;
- (w) Abdul Hameed Othman, allegedly arrested from a checkpoint near Aleppo, on 3 August 2013, by the Syrian Army;

- (x) Saad Balowaat allegedly arrested from Hama on 22 June 2011, by members of the Air-Intelligence Branch;
- (y) Ali Mahmoud allegedly arrested from a checkpoint in Al Saiyda Zainab, Damascus on 13 December 2013 by the Abu Al Fadel Al Abba Iraqi militias related to Government forces;
- (z) Faisal Al Eyadeh allegedly arrested from Al Hasakah District, Al Hasakah governorate, Syria on 4 September 2013 by the National Defence Militia related to Government forces;
- (aa) Ramiz Kordo, allegedly arrested from a checkpoint at Mount Simeon (Jabal Semaan) District, Aleppo Governorate, Syria on 22 November 2013 by armed members related to political security forces of Government Forces;
- (bb) Idreis Akram allegedly arrested from a checkpoint on the Al Amin street, Al Nabak City, Damascus suburbs, Syria on 24 November 2013 by armed members related to Army Forces of the Government;
- (cc) Asaad Al Mir allegedly arrested from downtown Damascus, Syria on 7 October 2013 by Governmental Security Forces;
- (dd) Hosam Knnab allegedly arrested from Arbaeen Mountain, Hama Governorate, Syria on 5 September 2013 by the Syrian Army;
- (ee) Abdul Aleem Ahmad Deib, allegedly arrested from Al Hal Market in Harasta, Rif Damashq Governorate, Syria on 23 February 2014 by the Syrian Army;
- (ff) Anas Yaseen allegedly abducted from the Criminal Security Branch in Sweida, as-Suwayda Governorate, Syria, on 21 April 2014, by members of the Security Services;
- (gg) Al Jaidani Ibrahim allegedly arrested from Adra, Syria on 3 January 2014, by members of the Syrian Army Forces;
- (hh) Anwar Akram Abdulsattar Al Khdairi allegedly last heard from on 18 November 2012 and reportedly being held in the Syrian Army Intelligence Prison in Maz Al Jabal;
- (ii) Layth Battal Khadim Al Janabi allegedly arrested from the Department of Immigration and Passport in Rukn Al Din neighbourhood in Damascus, Syria on 20 June 2012, by Security Services;
- (jj) Saleh Al-Khader, allegedly arrested from Tala'e checkpoint, located in al-Joura neighbourhood, Deir ez-Zor, Syria on 18 July 2014, by Syrian Military Security Forces;
- (kk) Hussien Almandil, allegedly arrested from a checkpoint near Alrahman Mosque in Aleppo on 30 May 2013 by soldiers;
- (ll) Anas Halawa, allegedly last seen in Branch 248 of the Military Security Branch in Damascus in October 2014;
- (mm) Mohamed Albati, allegedly arrested from Tayyibat Al Imam, Hama, Syria on 28 April 2017 by Military Security Forces;
- (nn) Tamer Hammoush allegedly arrested from the eastern part of Al Furqan neighbourhood, Aleppo, Syria on 13 January 2014, by Air Security Forces;
- (oo) Badr Al Din Habib, allegedly arrested from checkpoint located in the Ramouse neighbourhood, Aleppo on 10 October 2014, by Military Security;
- (pp) Sohaib Haj Ali, allegedly arrested from al-Sabahi checkpoint, at the northern entrance of Aleppo Road on 18 April 2017, by members of the Political Security Branch;
- (qq) Mona Al Ahmad, allegedly arrested from the checkpoint of the Airforce Intelligence at Hama main road, Homs on 8 November 2014;

(rr) Mahmoud Mohammad, allegedly arrested from Al Gharbi neighbourhood on 15 January 2015 by Syrian military forces;

(ss) Ahmad Alnmr allegedly arrested from Khaldiyah Village, Hama Governorate on 29 February 2014 by members of the military security;

(tt) Mahmmod Al Batee, allegedly abducted from Maardas checkpoint on 3 October 2016 by State Security;

(uu) Fares Kharboutli, allegedly arrested from Qamishli, al-Hasakah governorate, Syria on 29 September 2013 by members of the Military Intelligence;

(vv) Ali Al Qasim, allegedly arrested from Deir Ba'alba neighbourhood, Homs city, Syria on 3 January 2013, by political security forces of the Government.

Annex IV

Respuesta del Estado de El Salvador a dos alegaciones generales formuladas por el Grupo de Trabajo sobre Desapariciones Forzadas o Involuntarias de las Naciones Unidas

El Estado de El Salvador, presenta su informe al Grupo de Trabajo sobre Desapariciones Forzadas o Involuntarias de las Naciones Unidas, en atención a alegaciones generales contra El Salvador realizadas en el año 2015, y reiteradas en mayo del presente año, relativas a denuncias sobre falta de diligencias en las investigaciones y obstáculos que las familias de las personas desaparecidas durante el conflicto armado interno han enfrentado para dar con el paradero de sus seres queridos.

A. Resumen de las alegaciones

En la primera Alegación General, de fecha 31 de marzo de 2015, se expresa que la Fiscalía General de la República necesitaba mostrar más dinamismo en las investigaciones de los casos de desaparición forzada; que la Corte Suprema de Justicia (CSJ) no había concretado la coordinación ofrecida para lograr un acuerdo entre la Junta Directiva del Instituto de Medicina Legal (IML) y el Equipo Argentino de Antropología Forense (EAAF), con el fin de realizar en forma conjunta el trabajo relacionado con la ejecución de las exhumaciones ordenadas por la Corte Interamericana de Derechos Humanos (Corte IDH) en el caso "Masacre de El Mozote y lugares aledaños", y como resultado, las exhumaciones ordenadas por la Corte IDH no se habían realizado a esa fecha; y que la Comisión Nacional de Búsqueda de Niñas y Niños Desaparecidos Durante el Conflicto Armado a septiembre de 2014, únicamente había resuelto 39 casos de un total de 236.

Además, que la Ley de Amnistía General para la Consolidación de la Paz seguía vigente, pese a que la Sala Constitucional de la Corte Suprema de Justicia (CSJ) aprobó una petición presentada en marzo 2013 reclamando la inconstitucionalidad de la Ley de Amnistía. No obstante la decisión continuaba pendiente.

En la segunda Alegación General, de fecha 25 de junio de 2015, el Grupo de Trabajo manifestó haber recibido información relacionada con la presunta pasividad y omisión en la exhaustiva y debida diligencia en la investigación de casos de desapariciones forzadas. Señalando en particular las denuncias interpuestas en 2006 por familiares de personas desaparecidas durante el conflicto armado ante la Fiscalía General de la República (FGR) y luego mediante un recurso de habeas corpus ante la Corte Suprema de Justicia (CSJ). Además, que en 2014, la FGR habría constatado que no tenía la documentación referente a las denuncias de 2006, por lo cual los familiares de las víctimas habrían tenido que proporcionar la documentación pertinente a las autoridades; y que las únicas diligencias realizadas en estos casos por la FGR, fue asignar las investigaciones a la Unidad Anti Homicidios y nombrar a los investigadores policiales.

Asimismo, mencionó los obstáculos enfrentados por migrantes desaparecidos y sus familiares, así como el escaso apoyo del Estado frente a esta situación, haciendo referencia a 350 casos de desapariciones de migrantes en su ruta desde El Salvador hacia los Estados Unidos, durante la cual habrían sido víctimas de desapariciones o de asesinatos y/o ejecuciones en el territorio de México. En algunos de estos casos la FGR habría respondido que no podía recibir las denuncias de las desapariciones dado que los hechos habrían ocurrido en territorio Mexicano; por lo que sugerían impulsar un mecanismo transnacional para facilitar el acceso a la justicia de los migrantes víctimas de desaparición y de sus familiares.

Agregaron, que en la actualidad existían nuevas formas de desaparición forzada en El Salvador, las que ocurrían en un contexto de violencia y de impunidad que tendría su origen en el crimen organizado; que tenían conocimiento de un incremento de desapariciones en el país y de cementerios clandestinos, y que según las cifras disponibles el número de personas desaparecidas en 2011 y 2012 habrían superado los casos de desaparición forzada

de niños/as durante el conflicto armado, registrados por organizaciones de la sociedad civil. Varios de los casos habrían sido presuntamente cometidos por miembros de las Fuerzas Armadas en el marco de tareas que pretenden llevar seguridad a las comunidades.

Finalmente, manifestaron su preocupación por la inexistencia de una política estatal de búsqueda de personas desaparecidas, que implique el trabajo coordinado de las instituciones pertinentes. La falta de coordinación se evidenciaría por las disparidades entre los datos estadísticos que podían consultarse sobre el número de personas desaparecidas. Además, la Unidad de Búsqueda de Personas Desaparecidas de la Policía Nacional Civil (PNC), aplicaría una búsqueda exhaustiva solo si los casos corresponden a la categoría de “casos prioritarios”; que según el Instructivo de Investigaciones de Personas Desaparecidas y Extraviadas aprobado por la PNC en junio 2012, los casos que se consideraban importantes y que debían ser investigados con prioridad eran: la desaparición de autoridades públicas, de funcionarios públicos, de extranjeros con misión diplomática, de policías y militares, y casos que causen alarma y conmoción nacional.

En ambas alegaciones, el Grupo de Trabajo adjuntó 2 listados de personas desaparecidas cuyas investigaciones no habrían sido agilizadas por parte de la FGR; uno de los listados conteniendo casos de personas desaparecidas en el contexto del conflicto armado interno y el otro, casos actuales de desaparición forzada. Asimismo, solicitó dar respuesta al siguiente cuestionario:

1. Si los hechos relatados en la denuncia son exactos. Si no es así, por favor aclarar;
2. ¿Qué investigaciones específicas se están realizando con el fin de enjuiciar a los presuntos autores de las desapariciones forzadas o involuntarias?
3. ¿Cuáles son las medidas concretas adoptadas por el Gobierno de Su Excelencia para prevenir y poner fin a los casos de desaparición forzada?
4. ¿Cuáles son los pasos específicos que el Gobierno de Su Excelencia está llevando a cabo para ayudar a las familias para determinar la suerte o el paradero de sus seres queridos?
5. ¿Cuáles son los pasos específicos que el Gobierno de Su Excelencia está llevando a cabo para proporcionar reparaciones a las familias de las personas desaparecidas?
6. Sírvase proporcionar información sobre instancias de cooperación regional en relación a la desaparición de migrantes;
7. Respecto a las desapariciones actuales, deseáramos contar con mayor información respecto al Instructivo de Investigaciones de Personas Desaparecidas y Extraviadas aprobado por la PNC en junio 2012 y la definición de “casos prioritarios” incluida en el mismo.

B. Respuesta del Estado

Sobre la pregunta 1: “Si los hechos relatados en la denuncia son exactos. Si no es así, por favor aclarar”:

El Estado de El Salvador considera que los hechos relatados en ambas alegaciones generales de 2015 y reiteradas en mayo de 2018, no son exactos a la realidad actual del país y por lo tanto se hacen las siguientes puntualizaciones:

(a) Respecto de la no suscripción del “Convenio de Cooperación Científica entre la Corte Suprema de Justicia y el Equipo Argentino de Antropología Forense (EAAF)”, es preciso aclarar que el citado convenio sí fue suscrito en el año 2016, con el objeto de promover y desarrollar instancias de cooperación científica, especialmente en materia forense, tales como: arqueología forense, antropología científica, odontología forense, medicina legal, evidencias sociales, genética forense, entre otras; asimismo, de crear programas y/o actividades de estudio, capacitaciones presenciales y/o a distancia, visitas de estudio, intercambio de material bibliográfico y de protocolos para el desarrollo de buenas

prácticas y el mejor abordaje del trabajo pericial, pasantías tanto en El Salvador como en la sede del EAAF, y cualquier actividad que permita a ambas instituciones, la promoción y contribución al desarrollo y mejoramiento de todas las especialidades forenses como herramienta de la investigación científica – criminal en el país; y también de formación y actualización de técnicas modernas de las áreas forenses y en aquellas otras relacionadas a la investigación de delitos, como el Programa de Formación de Especialidad en Medicina Legal para docentes y promover instancias de cooperación en la búsqueda de las personas desaparecidas y en casos de fallecimiento, exhumaciones, identificación y la restitución de restos humanos.

A raíz de la firma de este Convenio, se realizaron las exhumaciones ordenadas por la Corte IDH en el caso “Masacre de El Mozote y lugares aledaños”, entre el 10 de noviembre y el 10 de diciembre de 2016, a requerimiento de la FGR y bajo la autorización jurisdiccional del Juez de Paz de Meanguera, Departamento de Morazán. En el primer trimestre de 2017 se llevó a cabo el trabajo de identificación científica de los restos exhumados, a través de la etapa antropológica y de laboratorio. Para la ejecución de esta diligencia judicial, se contó con el trabajo conjunto del personal del Departamento de Antropología Forense del Instituto de Medicina Legal “Dr. Roberto Masferrer” (IML), de agentes de la División Central de Investigaciones (DCI) de la Policía Nacional Civil, de peritos de la División de Policía Técnica y Científica (DPTC), así como con la valiosa colaboración de expertos del Equipo Argentino de Antropología Forense (EAAF).

Durante este procedimiento se logró recolectar una buena cantidad de evidencia física y la extracción de osamentas humanas, a las que se les realizó el respectivo análisis científico, para posteriormente ser entregados a sus familiares y representantes de las víctimas del caso. Actualmente, pero bajo el control jurisdiccional del Juzgado de Primera Instancia de San Francisco Gotera, Departamento de Morazán, la FGR continúa recabando información testimonial en el caso de la referida masacre, sobre nuevos sitios en los que podrían encontrarse restos humanos a exhumar.

En relación a este mismo punto, debe señalarse que a pesar de reconocer el aporte fundamental que el EAAF ha brindado al país para la investigación de casos como El Mozote, la prioridad estatal está centrada en la generación de capacidades institucionales, por lo que actualmente se está trabajando en la creación del Equipo Salvadoreño de Antropología Forense (ESAF), para lo cual ya existe un acuerdo emitido por el Consejo Directivo del Instituto de Medicina Legal “Dr. Roberto Masferrer”. Además, el Estado ha suscrito el Estatuto de la Comisión Internacional sobre Personas Desaparecidas y se encuentra en consideración de la Asamblea Legislativa para su posible ratificación, lo que facilitaría la gestión de cooperación técnica.

(b) En relación a los casos de desaparición forzada investigados por la Comisión Nacional de Búsqueda de Niños y Niñas Desaparecidas durante el Conflicto Armado (CNB) a septiembre de 2014, es necesario precisar que según los datos oficiales, desde el inicio de sus labores en septiembre de 2011 hasta marzo de 2015, la CNB registró un total de 253 casos, de los cuales había investigado 184 y resuelto 55; de estos, 30 jóvenes fueron localizados y reencontrados o en proceso de recuento con sus familias biológicas, 15 fueron localizados fallecidos y 10 casos fueron cerrados por diferentes razones.

A mayo de 2018, la CNB registra un total de 315 casos, de los cuales ha investigado 244 y resuelto 91; de estos, 46 jóvenes han sido localizados y reencontrados o se encuentran en proceso de recuento con sus familias biológicas, 31 fueron localizados fallecidos y 14 casos fueron cerrados por distintas causas. Lo que en suma refleja que de los casos investigados por la CNB, el 37 % cuenta con una conclusión investigativa.

(c) En torno la vigencia de Ley General de Amnistía para la Consolidación de la Paz, se comunica que en fecha 13 de julio de 2016, la Sala de lo constitucional de la Corte Suprema de Justicia, mediante sentencia 44-2013/145-2013, declaró la inconstitucionalidad de dicha Ley y ordenó su respectiva expulsión del ordenamiento jurídico nacional. Como producto de la referida sentencia, se abrió la posibilidad de iniciar o reabrir casos sobre delitos cometidos en el contexto del conflicto armado interno, entre ellos los de desaparición forzada. Consecuentemente, la FGR creó el Grupo de Fiscales para la

Investigación de Delitos Cometidos en el Conflicto Armado, encargado de dirigir y coordinar las respectivas investigaciones a nivel nacional, contando con el apoyo de las 19 Oficinas Fiscales que tramitan las investigaciones en sus circunscripciones territoriales. Dicho Grupo Especializado está conformado actualmente por 4 fiscales auxiliares y dos asistentes administrativos.

(d) Respecto de la pasividad de la FGR en la investigación de casos de desaparición forzada. En relación al listado de personas desaparecidas en el contexto del conflicto armado interno, de acuerdo a información provista por la FGR, a la fecha no ha sido posible procesarlo en el sentido de recabar la información correcta sobre la situación actual de cada uno de los casos planteados por el Grupo de Trabajo, debido principalmente al volumen de la información a consultar (2,381 casos remitidos) y a la ausencia de registros automatizados en la década de 1980, lo que ha obligado a realizar una búsqueda manual de la información, sin el uso de las herramientas informáticas actuales; razón por la cual, con posterioridad, el Estado se pronunciará sobre este listado específico.

Sobre el listado de casos más recientes, se adjuntan al presente informe dos cuadros que contienen la información recabada en el Sistema de Información y Gestión Automatizada del Proceso Fiscal (SIGAP), referidos a datos estadísticos sobre los delitos de Desaparición Forzada de Personas (Art. 364 C. Pn.), Desaparición Forzada Cometida por Particular, (art. 365 C. Pn.) y Desaparición de Persona Cometida Culposamente (art. 366 C. Pn.), fechados en los años 2015, 2016, 2017 y 2018, desagregándolos en los rubros siguientes: casos iniciados, casos archivados, casos en investigación activa y casos finalizados (Anexo 1).

(e) En relación a los obstáculos enfrentados por los familiares de migrantes desaparecidos, es necesario informar que El Salvador sí tiene un mecanismo interinstitucional para la localización de personas migrantes desaparecidas, creado el 25 de agosto de 2010; además, cuenta con el Banco de Datos Forenses de Migrantes No Localizados. Ambos mecanismos son producto de la suscripción del “Acuerdo de cooperación interinstitucional para la creación de mecanismos de intercambio de información sobre migrantes no localizados y cuerpos no identificados”, por parte del Viceministerio para Salvadoreños en el Exterior, la Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos (PDDH), la Asociación Comité de Familiares de Migrantes Fallecidos y Desaparecidos de El Salvador (COFAMIDES) y el Equipo Argentino de Antropología Forense (EAAF). El mecanismo tiene como finalidad la búsqueda internacional y localización de migrantes salvadoreños desaparecidos y fallecidos en territorios extranjeros que conforman la ruta del migrante, del cual se auxilia la Unidad Fiscal Especializada de Delitos de Tráfico Ilegal y Trata de Personas.

Una vez conocido un caso, se activa el citado mecanismo iniciando el contacto con COFAMIDES o con la PDDH, quienes explican a los familiares de la persona migrante desaparecida el protocolo a seguir para la donación de una muestra de ADN por parte del familiar más cercano. Asimismo, se les explica la naturaleza y funcionamiento del banco de datos forenses de migrantes no localizados, que permite la comparación de las muestras de ADN con restos humanos que no han sido identificados en territorio extranjero. Durante 2016 y 2017 la aludida Unidad Fiscal, sostuvo coordinaciones interinstitucionales con funcionarios de la PDDH para garantizar eficacia en la derivación y atención de familiares de víctimas desaparecidas y fallecidas en la ruta del migrante hacia los Estados Unidos de América.

Asimismo, el Ministerio de Relaciones Exteriores, como parte de la protección consular y con el objetivo de brindar tutela efectiva y sistemática a la población migrante en tránsito, ha establecido agencias consulares en los puntos y en zonas determinadas como rutas migratorias, que brindan asistencia, acompañamiento y ayuda humanitaria ágil, flexible y en cualquier momento a estas personas, especialmente a niñas, niños y adolescentes. En ese sentido, la red consular ha sido fortalecida, instalando el Consulado en Mc Allen, Estados Unidos y recientemente en San Luis Potosí, México.

(f) En relación a los casos en los que según la denuncia hecha al Grupo de Trabajo, la Fiscalía General de la República habría expresado a las víctimas o familiares, que no era posible recibir la denuncia sobre una persona migrante desaparecida, debido a

que los hechos harían ocurrido en territorio mexicano, se informa que la Unidad Especializada de Delitos de Tráfico Ilegal y Trata de Personas de la FGR posee claridad de la competencia legal determinada por el artículo 9 numeral 3 y el artículo 10 del Código Penal de El Salvador, referentes respectivamente al “Principio Personal o de Nacionalidad” y al “Principio de Universalidad”, y que los delitos de Tráfico Ilegal y Trata de Personas son tipos penales pluriofensivos, que afectan bienes jurídicos protegidos universalmente, constituyendo delitos contra la humanidad, por lo que en tal sentido, con frecuencia se reciben denuncias en que parte o la totalidad de los hechos habrían ocurrido en territorios extranjeros, como es el caso del delito de Tráfico Ilegal de Personas; en estos casos, incluso, para garantizar la recolección oportuna de elementos de prueba, también se tramitan asistencias internacionales a diversos países a través de la Unidad de Asistencia Legal Internacional de la Fiscalía.

(g) Respecto de la alegación que detalla que la Unidad de Búsqueda de Personas Desaparecidas de la Policía Nacional Civil (PNC) aplicaría una búsqueda exhaustiva solo si los casos corresponden a la categoría de “prioritarios, según lo contemplado en el Instructivo de Investigación de Personas Desaparecidas del año 2012”, es necesario aclarar que en tal instructivo policial no existe la categoría “prioritarios” y que la atención de cada caso reviste igual importancia en cualquier unidad policial donde el hecho sea reportado.

(h) En relación a la ausencia de políticas públicas en el tema de desaparición forzada de personas, es preciso mencionar que el Plan Quinquenal de Desarrollo 2014–2019 del Gobierno de El Salvador, que es el instrumento de política pública de más alto nivel en el país, contempla en sus apartados A.1 y E.11.6, el enfoque de cumplimiento y promoción de los derechos humanos, el cual dicta las directrices necesarias para la creación de políticas específicas en el tema de reparación a víctimas de graves violaciones a los derechos humanos, entre las que se encuentran las de desaparición forzada de personas.

En cumplimiento de esta política pública, es que se concreta la instalación del Consejo Directivo del Registro de Víctimas de Graves Violaciones a Derechos Humanos Ocurridas en el Contexto del Conflicto Armado Interno (CODREVIDH), en julio de 2014; se lanza oficialmente el programa de “Transferencia Monetaria para Víctimas de Graves Violaciones a Derechos Humanos durante el Conflicto Armado”, en agosto de 2016; y se crea la Comisión Nacional de Búsqueda de Personas Adultas Desaparecidas en el Contexto del Conflicto Armado de El Salvador (CONABÚSQUEDA), en septiembre de 2017. Mecanismos que se detallarán más adelante.

Sobre la pregunta 2: ¿Qué investigaciones específicas se están realizando con el fin de enjuiciar a los presuntos autores de las desapariciones forzadas o involuntarias?:

En cuanto a investigaciones específicas sobre casos de desaparición forzada de personas ocurridas en el contexto del conflicto armado interno, se pueden citar algunos que actualmente están siendo diligenciados: caso Guzmán, caso Flores, caso Escobar, caso Reyes, caso Morán, caso La Gruta y caso Sánchez. Hechos ocurridos en el contexto del conflicto armado interno en diferentes lugares del país y atribuidos tanto a la Fuerza Armada como a grupos revolucionarios. Asimismo, se investigan casos relacionados a homicidios, masacres, atentados con artefactos explosivos a instalaciones sindicales, reclutamientos forzosos, entre otros, también ocurridos en el contexto del pasado conflicto armado.

Todos estos casos están siendo investigados por la Policía Nacional Civil en cumplimiento a direccionamiento funcional de la FGR. Para atender los requerimientos fiscales, la institución policial ha dispuesto equipos de investigación a nivel nacional, distribuidos en cada Departamento de Investigación Policial y en la División Central de Investigaciones de la PNC.

Los equipos de investigadores cuentan con el apoyo de analistas operativos de casos y de peritos de la División de Policía Técnica y Científica; así también, con el apoyo logístico necesario para el desarrollo de sus actividades. Adicionalmente, se mantienen una estrecha relación con el fiscal asignado al caso, para planificar actividades a realizar y analizar el resultado de las mismas.

En relación a la pregunta 3: ¿Cuáles son las medidas concretas adoptadas por el Gobierno de Su Excelencia para prevenir y poner fin a los casos de desaparición forzada?:

(a) El Código Penal salvadoreño contempla como Delitos Contra la Humanidad, tres Tipos Penales referidos a desaparición forzada: Desaparición Forzada de Personas, Art. 364; Desaparición Forzada Cometida por Particular, Art. 365; y Desaparición de Personas Permitida Culposamente Art. 366. Por lo tanto, una vez que la FGR tiene conocimiento de un hecho delictivo que agravia uno o más bienes jurídicos protegidos en los señalados tipos penales, se inicia la investigación criminal correspondiente, garantizando la legalidad y la búsqueda de la verdad real.

(b) 13 de julio de 2016, la Sala de lo Constitucional de la Corte Suprema de Justicia, mediante sentencia 44-2013/145-2013, declaró la inconstitucionalidad la Ley de Amnistía General para la Consolidación de la Paz y ordenó su respectiva expulsión del ordenamiento jurídico nacional; lo que abre la posibilidad e investigar y enjuiciar a los responsables por crímenes de lesa humanidad, como la desaparición forzada de personas ocurridas en el contexto del pasado conflicto armado salvadoreño.

(c) En cuanto al tema de difusión y sensibilización en torno a la problemática de niñez desaparecida, la CNB realiza una publicación semestral de la revista "Re-Cordis", además de cuñas radiales, comunicados y conferencias de prensa para informar a la población sobre el tema. Adicionalmente, se utilizan como herramientas de difusión, el sitio web institucional, las redes sociales, y el canal de videos por internet de YouTube. Específicamente sobre el tópico de sensibilización de la población en general, la CNB destaca que en diciembre de 2012 inició la campaña radial "Unámonos para el Reencuentro", la cual fue desarrollada a lo largo del año 2013 y generó que se recibieran nuevas solicitudes de investigación de casos. De igual manera, con la finalidad de hacer visible y presente el tema de niñez desaparecida, en ese mismo año realizó la exposición fotográfica "Ecos de la Memoria", con fotografías de niñas y niños desaparecidos en el contexto del conflicto armado salvadoreño; la cual fue presentada en la ciudad capital y lugares del interior del país.

(d) La PNC participa de la Mesa Técnica de Fortalecimiento Interinstitucional en casos de personas desaparecidas relacionadas en el crimen organizado, para reducir la impunidad en El Salvador, donde se exponen las diferentes inquietudes y problemáticas de la PNC, FGR e IML, logrando establecer procedimientos conjuntos para el trabajo que involucra a las tres instituciones.

(e) A la fecha, la PNC está a la espera de la aprobación de un instructivo con el que se actualizará el procedimiento de actuación para las dependencias policiales en materia de investigación efectiva y registro de información fiable sobre casos de personas desaparecidas.

Sobre la pregunta 4: ¿Cuáles son los pasos específicos que el Gobierno de su Excelencia está llevando a cabo para ayudar a las familias a determinar la suerte o e/paradero de sus seres queridos?:

(a) Mediante el Decreto Ejecutivo No. 5, publicado en el Diario Oficial el día 18 de enero del 2010 y reformado mediante el Decreto N. 45, del 26 de abril del mismo año, se creó la Comisión Nacional de Búsqueda de Niñas y Niños Desaparecidos durante el Conflicto Armado Interno (CNB), en cumplimiento de la Sentencia emitida por la Corte Interamericana de Derechos Humanos el 1° de marzo de 2005, en el caso de las hermanas Ernestina y Erlinda Serrano Cruz, quienes desaparecieron de manera forzada en 1982. La CNB inició sus labores operativas en agosto de 2011.

(b) En 2016, como producto de la declaratoria de inconstitucionalidad de la Ley General de Amnistía para la Consolidación de la Paz, la FGR creó el Grupo de Fiscales para la Investigación de Delitos Cometidos en el Conflicto Armado, encargado de dirigir y coordinar las respectivas investigaciones a nivel nacional, entre los cuales se encuentran desapariciones forzadas de personas. Este grupo especializado cuenta con el apoyo de las 19 Oficinas Fiscales que tramitan las investigaciones en sus circunscripciones territoriales.

Dicho Grupo Especializado está conformado actualmente por 4 fiscales auxiliares y dos asistentes administrativos.

(c) En septiembre de 2017, mediante Decreto Ejecutivo No. 33, el Gobierno de El Salvador creó la Comisión Nacional de Búsqueda de Personas Adultas Desaparecidas en el Contexto del Conflicto Armado de El Salvador (CONABÚSQUEDA), la cual está dirigida por tres comisionados nombrados por el Órgano Ejecutivo, pero 2 de ellos propuestos por las víctimas. Esta Comisión, al igual que la CNB, ha sido dotada de recurso humano y financiero para su funcionamiento.

(d) Con relación a avances en el tema de reconocimientos, identificación de restos, excavaciones y exhumaciones, el Instituto de Medicina Legal “Dr. Roberto Masferrer” (ILM), con el apoyo del EAAF y técnicos auxiliares, a la fecha han identificado 26 sitios de excavación de los cuales se han exhumado 70 personas desaparecidas que ya han sido identificadas y entregados sus restos a las familias, con lo cual algunos casos ya fueron concluidos. Asimismo, se han analizado 41 muestras de sangre de posibles familiares para la identificación de osamentas exhumadas, contando con los registros de familiares en la Base de Datos Ante Mortem / Post Mortem del IML; en total han sido analizadas 68 muestras, todas ellas procesadas mediante la extracción, cuantificación y amplificación por medio de la Reacción en Cadena de la Polimerasa y secuenciación capilar en analizadores genéticos Thermofisher 3130 y 3500 XL, utilizando el Software Genemapper V.1.4.; los Kits marcadores genéticos ocupados para el análisis fueron Globalfiler, Globalfiler Express Identifier y Minifiler.

Recientemente, personal del ILM recibió formación especializada sobre la extracción de DNA en muestras óseas de larga data; dicha capacitación fue impartida por el Centro de Identificación Humana de la Universidad del Norte de Texas y por ex miembros del Laboratorio de Genética del FBI, lo que ha permitido implementar nueva metodología y optimizar recursos dentro del ILM y volver más eficientes sus procesos. Además, en este momento el IML cuenta con el Software M-FISys v.11.07 para el análisis de bases de datos en casos de personas desaparecidas, el cual se encuentra listo para operar una vez que la CSJ en Pleno autorice la creación de una nueva base de datos sistematizada.

En la actualidad, el IML se encuentra colaborando activamente con la Comisión Nacional de Búsqueda de Niños y Niñas Desaparecidos durante el Conflicto Armado Interno (CNB) y con la Comisión Nacional de Búsqueda de Personas Adultas Desaparecidas en el Contexto del Conflicto Armado de El Salvador (CONABÚSQUEDA), ambas creadas por el Órgano Ejecutivo.

(e) En el tema de niñez desaparecida, el Ministerio de Relaciones Exteriores y el Instituto de Medicina Legal de la Corte Suprema de Justicia, tienen proyectada la creación de un Banco Nacional de Perfiles Genéticos, para cuyo propósito se han establecido las coordinaciones necesarias, así como los estudios y las valoraciones pertinentes que posibiliten su instalación en el mediano plazo.

(f) Actualmente, la Sala de lo Constitucional de la Corte Suprema de Justicia ha gestado avances y modificaciones en los criterios jurisprudenciales referente a la desaparición forzada ocurrida en el contexto de la guerra civil salvadoreña desarrollada desde 1980 hasta 1992, época en la que no se aceptaba el hábeas corpus como mecanismo idóneo para conocer estos casos. Dichos criterios han sido superados por la Sala, concluyendo que este proceso constitucional es un mecanismo idóneo para conocer casos de desaparición forzada ocurridas en el contexto del conflicto armado interno.

Respecto de la pregunta 5: ¿Cuáles son los pasos específicos que el Gobierno de su Excelencia está llevando a cabo para proporcionar reparaciones a las familias de las personas desaparecidas?:

(a) Mediante Decreto Ejecutivo N° 57, de fecha 05 de mayo de 2010, se creó la “Comisión Nacional de Reparación a las Víctimas de Violaciones a los Derechos Humanos, ocurridas durante el Contexto del Conflicto Armado Interno”, procurando ajustarse a los estándares del derecho internacional de los derechos humanos en cuanto al deber de reparación de naturaleza colectiva. Esta Comisión propuso un Programa de Reparaciones a

las Víctimas de Graves Violaciones a los Derechos Humanos Ocurridas en el contexto del Conflicto Armado Interno, conteniendo medidas en el ámbito de la salud, la educación, alimentación y de participación en la vida económica.

Durante los años 2011 y 2012, el Estado realizó un registro de víctimas de graves violaciones a derechos humanos durante el conflicto armado interno, que ha sido la base para la implementación del referido Programa de Reparación.

(b) A través del Decreto Ejecutivo 204, de fecha 23 de octubre del año 2013, se creó de manera oficial el “Programa de Reparaciones a las Víctimas de Graves Violaciones a los Derechos Humanos Ocurridas en el Contexto del Conflicto Armado Interno” y además, el Consejo Directivo del Registro de Víctimas de Graves Violaciones a los Derechos Humanos Ocurridas en el Contexto del Conflicto Armado Interno (CODREVIDH).

El objeto del Programa de Reparaciones es dotar a las víctimas de graves violaciones a derechos humanos y a sus familiares, de diferentes mecanismos de reparación por los daños sufridos durante el conflicto armado; contemplando las siguientes modalidades de reparación: Medidas de Rehabilitación, Indemnización, Medidas de Dignificación, y Medidas de Garantía de No Repetición de los hechos. Este Decreto establece obligaciones específicas a las instituciones del Órgano Ejecutivo, en materia de cumplimiento de las medidas de reparación, según la competencia correspondiente.

El referido Consejo Directivo tiene como funciones generales, organizar, administrar, dirigir y garantizar el correcto funcionamiento y resguardo de la información del Registro de Víctimas de Graves Violaciones a los Derechos Humanos Ocurridas en el Contexto del Conflicto Armado Interno, con la finalidad de garantizar la correcta identificación de las víctimas y su incorporación en las diferentes medidas de reparación contempladas en el Decreto Ejecutivo 204.

En observancia del Programa de Reparaciones contemplado en el Decreto Ejecutivo 204, el 31 de agosto de 2016 la Presidencia de la República lanzó de manera oficial el programa de “Transferencia Monetaria para Víctimas de Graves Violaciones a Derechos Humanos durante el Conflicto Armado”, que consiste en un apoyo económico de entrega bimensual con finalidad compensatoria y de carácter continuo, el cual es entregado a las víctimas identificadas en el respectivo Registro.

(c) Como se mencionó previamente, El Salvador ha logrado avances en el tema de reconocimientos, identificación de restos, excavaciones y exhumaciones de personas desaparecidas. A la fecha, el Instituto de Medicina Legal “Dr. Roberto Masferrer” (ILM), con el apoyo del EAAF y técnicos auxiliares, han identificado 26 sitios de inhumación de los cuales se han exhumado 70 personas desaparecidas que ya han sido identificadas y entregados sus restos a las familias, con lo cual algunos casos ya fueron concluidos, lo que ha contribuido en el tema de reparación a las víctimas.

(d) En el caso de niñez desaparecida, la CNB ofrece apoyo y acompañamiento psicosocial a la familia de las niñas y niños desaparecidos, y de manera especial en aquellos casos donde las personas desaparecidas han sido localizados como fallecidas y se conoce el lugar del entierro, dando acompañamiento al proceso de exhumación de los restos; asimismo, realiza visitas familiares que permiten contextualizar las historias y las etapas vividas por las familias y realiza talleres psicosociales con diferentes grupos familiares a fin de propiciar el reconocimiento de la afectación del trauma psicosocial producto de la desaparición forzada.

En relación a la pregunta 6: Sírvase proporcionar información sobre instancias de cooperación regional en relación a la desaparición de migrantes.

En los casos de investigación, la PNC se apoya de OCN-INTERPOL y de la red consular del Ministerio de Relaciones Exteriores.

A partir de septiembre de 2017, la PNC ha desarrollado diferentes talleres con equipos de trabajo técnicos, apoyados por la Oficina de las Naciones Unidas contra la Droga y el Delito (UNODC) y el Gobierno de Canadá, con el propósito de lograr el fortalecimiento

institucional en casos de desapariciones relacionadas con el crimen organizado, entre los cuales también figuran algunas desapariciones de migrantes.

Sobre la pregunta 7: Respecto de las desapariciones actuales, desearíamos contar con mayor información respecto al instructivo de investigaciones de personas desaparecidas y extraviadas aprobado por la PNC en junio de 2012, y la definición de “casos prioritarios” incluida en el mismo:

En el año 2011, se creó el Grupo de Investigación de Personas Desaparecidas dentro de la División Central de Investigaciones de la PNC, con el objeto de ser un referente investigativo policial en materia de investigación de casos de desaparición forzada de personas, manteniendo a la vez una estructura investigativa de atención de casos a nivel departamental, lo cual permite una atención de tipo centralizada y descentralizada.

El instructivo al cual se hace referencia establece el funcionamiento y los mecanismos de coordinación entre la unidad centralizada y las unidades descentralizadas, para poder dar una mejor atención a las víctimas y sus familiares, tener mejores registros estadísticos y dar un adecuado seguimiento a los casos.

Como se mencionó en el punto 1, el documento no hace referencia a casos “prioritarios”, por tanto no es posible dar una definición sobre ese término.

El instructivo define la forma de distribuir y asignar los casos de acuerdo a criterios de participación en las Unidades Policiales intervinientes, basados en la complejidad que reviste la investigación, ya sea por las características del grupo criminal involucrado, la transversalidad del hecho, o la cercanía de la unidad policial respecto del lugar en que sucedieron los hechos, entre otros.

Aclaración del Estado de El Salvador sobre presentación de informes solicitados por el Grupo de Trabajo

En reiteradas oportunidades, el Grupo de Trabajo sobre Desapariciones Forzadas de Personas ha comunicado al Estado de El Salvador que no ha dado respuesta a los informes solicitados en el año 2014 y 2015; ante lo cual se hace necesario informar a ese honorable Grupo de Trabajo, que el Estado salvadoreño ha brindado respuesta a todas las solicitudes de información efectuadas en los referidos años; agregando como prueba copia de los informes rendidos (Anexos 2 y 3).

Antiguo Cuscatlán, 6 de noviembre de 2018
